جامعة قاصدي مرباح –ورقلة-

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم المالية والمحاسبية

مذكرة مقدمة لاستكمال شهادة الماستر أكاديمي
الميدان: علوم اقتصادية، علوم تسيير- علوم تجارية
تخصص: محاسبة و جباية معمقة

بعنوان:

أثر اختلاف القواعد المحاسبية والجبائية على الممارسات المحاسبية في شركات التأمين

من إعداد الطلبة: - جيدل عبد الباسط - بن شنة ابراهيم

نوقشت وأجيزت بتاريخ 2023/06/20

أمام اللجنة المكونة من السادة:

د/ شماخي ابوبكر	أستاذ محاضر أ جامعة ورقلة	رئيسا
د/ طيبي عبد اللطيف	أستاذ محاضر أ جامعة ورقلة	مشرفا ومقررا
د/ قمو اسيا	أستاذ محاضر أ جامعة ورقلة	مناقشا

السنة الجامعية

2023/2022

شكر وعرفان:

الحمد لله الذي أنار لنا درب العلم والمعرفة وأعاننا على أداء الواجب ووفقنا في إنجاز هذا العمل.

نتقدم بخالص الشكر والتقدير إلى كل من ساعدنا من قريب أو بعيد على إنجاز هذا العمل ونوجه شكرنا إلى أستاذنا المشرف " طيبي عبداللطيف " على تفضله بالإشراف على هذا البحث وعلى كل ما قدمه لنا من توجيهات وعلى بذله من جهد طيلة فترات إنجاز هذا البحث.

إلى كل الأصدقاء والزملاء الذين ساعدونا في إعداد هذا البحث، نسأل الله أن يجزيهم عنا خيرا وأن يجعل عملهم في ميزان حسناتهم

إهداء:

الى من كلت أنامله ليقدم لنا السعادة ، الى من حصد الأشواك ليمهد لنا الطريق الى القلب الكبير (**أبي الغالي**)...

الى رمز الحب وبلسم الشفاء، الى القلب الناصع بالبياض (**أمي الغالية**).....

الى من تذوقت معهم أجمل لحظات الحياة، الى سندي وقوتي (**إخوتي وأخواتي**).....

الى من سرنا سويا ونحن نشق الطريق معا نحو النجاح والإبداع، الى من تكاتفنا

يدا بيد ونحن نقطف زهرة تعلمنا الى أصدقائي زملائي....

الى من علموني حروفا من ذهب وكلمات من دروب وعبارات من أسمى وأجلى عبارات في العلم، الى من صاغوا الى من علمهم حروفا ومن فكرهم منارة تنير لنا مسيرة العلم والنجاح الى

(أساتذتي الكرام)

أهدي هذا العمل المتواضع راجية من المولى عز وجل أن يجد القبول والنجاح.

جيدل عبد الباسط

إهداء

الحمد لله و كفى و الصلاة و السلام على الحبيب المصطفى و اهله و من وفى أما بعد:الحمد لله الذي وفقنا لهذا البحث و افتتح الأبواب و مكن لنا الأسباب بتقديم هذا العمل المتواضع. أهدي هذا البحث لكل طالب علم يسعى للمعرفة و تزويد رصيده المعرفي الثقافي.

ربما لا تتاح الفرصة دائما لي لأقول لك شكرا أو ربما لا أملك دائما جرأة التعبير عن الامتنان و العرفان و لكن يكفي أن تعرفي يا نور العين و بهجة الفؤاد أن لك و لوالدي إبنكم ينتظر فرصة واحدة ليقدم لكما الروح والقلب هدية و هما لا شيئ بالنسبة لما قدمتماه، أهدي هذا البحث لكما حماكما الله و أدامكما في أرقى المستويات، إلى لعائلتي الكريمة التي ساندتني و لاتزال من إخوة و أخوات،

حياتي و إلى كل من أحبهم قلبي و نسيهم علمي.

بن شنة ابراهيم

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز مساهمة المعرفة المحاسبية في ممارسات النظام المحاسبي المالي في شركات التأمين.

لتحقيق هذا الهدف قمنا بدراسة ميدانية لعينة من المحاسبين من خلال تصميم استمارة استبيان حيث بلغت عدد الاستمارات 45 استمارة قابلة للتحليل، وقد تم التحليل بالاعتماد على بعض الطرق الإحصائية باستعمال برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية spss وكذلك برنامج Excel، و فضلا عن استعراض لكيفية الوصول إلى النتيجة الجبائية من خلال النتيجة إلى مجموعة من الاستنتاجات ووضع التوصيات المناسبة لها.

ومن خلال هذه الدراسة توصلنا إلى بعض النتائج:

في النظام المحاسبي المالي، يتم فصل المحاسبة عن الجباية، وبالتالي يتطلب إعداد التصريحات الجبائية معالجة القوائم المالية بعد مراعاة القيود الجبائية.

التوصل إلى تقارب بين القواعد المحاسبية والقواعد الجبائية، والمطابقة التامة بينهما، يعتبر أمرًا مستحيلاً وغير قابل للتحقيق نظرًا لاختلاف أهداف كل منهما.

الكلمات المفتاحية: نظام محاسبي مالي، شركات تأمين، قواعد محاسبية، جبائية.

Summary:

This study aims to highlight the contribution of accounting knowledge to the practices of the financial accounting system in insurance companies and to achieve this goal we have conducted a field study of a sample of accountants through the design of a questionnaire form where 45 forms are analytical and the analysis was based on some statistical methods using the Social Science Statistical Package Programme spss and Excel, as well as a review of how the fiscal outcome is achieved through the outcome to a set of conclusions and the formulation of appropriate recommendations.

Through this study, we reached some results:

In the financial accounting system, accounting is separated from collection, and therefore the preparation of tax statements requires processing the financial statements after taking into account the tax restrictions.

Achieving a convergence between the accounting rules and the tax rules, and a perfect match between them, is considered impossible and unattainable due to the different objectives of each.

Keywords: financial accounting system, insurance companies, fiscal.

قائمة المحتويات

الموضوع	الصفحة
شكر وعرفان	
إهداء	
ملخص	
قائمة المحتويات	
مقدمة	
الفصل الأول: الاطار النظري حول الممارسات المحاسبية	
تمهيد	2
المبحث الأول: النظام المحاسبي في شركات التأمين	3-37
المطلب الأول: عرض النظام المحاسبي المالي للتأمينات.	3
I- تقديم النظام المحاسبي المالي للتأمينات	3
I-1 نظام المحاسبة المالية في قطاع التأمين	3
I-2 التعديلات على النظام المحاسبي المالي ليتوافق مع قطاع التأمينات	5
II- قواعد التقييم و التسجيل المحاسبي	9
II-1 ادراج الأصول و الخصوم و الأعباء و الإيرادات في الحسابات	9
II-2 القواعد العامة للتقييم المحاسبي	10
II-3 القواعد الخاصة للتقييم المحاسبي	11
III- الالتزامات المقننة	14
IV- الملاءة في شركات التأمين	15
المطلب الثاني: النظام الجبائي في شركات التأمين	18
I - مفهوم النظام الجبائي الجزائري و أبعاده	19
I-1- مفهوم النظام الجبائي	19
I -2- أبعاد النظام الجبائي	20

II- تطبيقات لأنواع الضرائب في شركات التأمين	21
II-1 الضريبة على الدخل الإجمالي IRG	21
II-2 الضريبة على أرباح الشركاتIBS	23
III- هيكلة النظام المحاسبي في شركات التأمين	25
III-1- الهيكل التنظيمي لشركات التأمين	25
III-2- مقومات النظام المحاسبي في شركات التأمين	28
المطلب الثالث: معايير التقرير المالي الدولي رقم 17 عقود التأمين	30
I- ماهية التأمين وعقود التأمين	30
I-1- ماهية التأمين	30
I-2- خصوصيات عقد التأمين	32
II- معيار الابلاغ المالي الدولي IFRS17 "عقود التأمين"	33
II- 1- اسباب صدور المعيار IFRS17	33
II- 2- اهداف المعيار IFRS17	34
II- 3- نطاق المعيار IFRS17	34
III- اثر تطبيق المعيار IFRS17 على الممارسات والسياسات المحاسبية لشركات التأمين	36
المبحث الثاني: الدراسات السابقة باللغة العربية واللغة الأجنبية	42-38
المطلب الأول: الدراسات باللغة العربية	38
المطلب الثاني: الدراسات باللغة الأجنبية	40
المطلب الثالث: مقارنة الدراسة الحالية بالدراسة السابقة	42
خلاصة الفصل	43
الفصل الثاني: الدراسة الميدانية للموضوع	
تمهيد	45
المبحث الأول: تقديم المؤسسة المدروسة (شركة التأمينات Saa ولاية ورقلة)	48-46
المطلب الأول : لمحة تاريخية للمديرية العامة SAA	46

المطلب الثاني : تقديم المديرية الجهوية –saa ورقلة	47
المبحث الثاني : الإجراءات المنهجية للدراسة	55-49
المطلب الأول: طريقة وأدوات الدراسة	49
المطلب الثاني : اختبار أداة الدراسة (الاستبانة)	51
المطلب الثالث : أساليب المعالجة الإحصائية لبيانات الدراسة	53
المبحث الثالث : عرض نتائج الدراسة ومناقشتها	72-56
المطلب الأول : تحليل خصائص عينة الدراسة	56
المطلب الثاني: تحليل عبارات محاور الدراسة	60
المطلب الثالث : اختبار التوزيع الطبيعي (اختبار كولمجروف–سمرنوف)	68
المطلب الرابع : اختبار ومناقشة صحة فرضيات البحث	69
خلاصة الفصل	73
خاتمة	75
قائمة المصادر والمراجع	82-78
قائمة الملاحق	93-83

قائمة الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
الجدول رقم 01	السلم الضريبي لحساب الضريبة على الدخل الإجمالي ابتداءا من سنة 2008	22
الجدول رقم 02	دفع عملية التسديد بالإضافة الى رصيد التصفية في وثيقة ج 50 التي تدفعها الشركة	25
الجدول رقم 03	مجتمع وعينة الدراسة والإستبانات المسترجعة وغير المسترجعة	49
الجدول رقم 04	توزيع درجات عبارات محاور الاستبانة وفقا لمقياس ليكارت الثلاثي	51
الجدول رقم 05	معامل ألفا كرونباخ لقياس ثبات محاور أداة الدراسة	52
الجدول رقم 06	فئات مقياس Likert الخماسي ودلالاتها	54
الجدول رقم 07	توزيع أفراد العينة حسب متغير الجنس	56
الجدول رقم 08	توزيع أفراد العينة حسب متغير العمر	57
الجدول رقم 09	توزيع أفراد العينة حسب متغير المستوى التعليمي	58
الجدول رقم 10	توزيع أفراد العينة حسب متغير الوظيفة	59
الجدول رقم 11	توزيع أفراد العينة حسب متغير الخبرة المهنية	60
الجدول رقم 12	المتوسط الحسابي والانحراف المعياري حول عبارات المحور الأول	61
الجدول رقم 13	المتوسط الحسابي والانحراف المعياري للمحور الثاني	63
الجدول رقم 14	المتوسط الحسابي والانحراف المعياري المحور الثالث	65
الجدول رقم 15	المتوسط الحسابي والانحراف المعياري المحور الرابع	66
الجدول رقم 16	اختبار التوزيع الطبيعيKolmogorov-Smirnov	68
الجدول رقم 17	يوضح الفرق بين المتوسط الحسابي) – (لإجابات أفراد العينة على إجمالي عبارات محاور الدراسة والمتوسط الفرضي μ2=	70
الجدول رقم 18	نتائج تحليل الانحدار لتأثير الذكاء الاقتصادي في التحكم في المعلومة الإستراتيجية	71

قائمة الأشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
الشكل رقم (01)	الهيكل التنظيمي للمؤسسة	48
الشكل رقم (02)	توزيع أفراد العينة حسب الجنس	56
الشكل رقم (03)	توزيع أفراد العينة حسب العمر	57
شكل رقم (04)	توزيع أفراد العينة حسب المستوى التعليمي	58
الشكل رقم (05)	توزيع أفراد العينة حسب الوظيفة	59
الشكل رقم (06)	توزيع أفراد العينة حسب الخبرة المهنية	60

مقدمة

1. تمهيد

المحاسبة مهمة جدًا لأنها المصدر الأساسي للمعلومات المالية اللازمة لاتخاذ القرارات الاقتصادية والإدارية، بالإضافة إلى تلبية احتياجات الأطراف المهتمة، بغض النظر عن استخدام المخرجات المحاسبية، فهي تراهن على تطوير النظرية المحاسبية والأنظمة المحاسبية، تلك المرتبطة منها بالممارسة الجبائية "the Francophone approach"، أو نهج للأسواق المالية "Anglo-Saxon approach "، وفي ضوء التطور الاقتصادي المستمر في الربع الأخير من هذا القرن، شهد العالم، وضع البلدان أمام حقائق جديدة تتطلب منها زيادة اهتمامها بتوحيد المعايير المحاسبية، وبالتالي تشكيل لغة مشتركة للتواصل وتكييفه مع المتطلبات الدولية يسمح بتوفير بيانات مالية مناسبة ومعترف بها دوليًا من خلال تطبيق معايير المحاسبة الدولية للكيانات والبلدان من أجل تطوير أنظمتها المحاسبية لمواكبة متطلبات العصر.

شهدت الممارسات المحاسبية في الجزائر تغييرات جوهرية بعد اعتماد نظام محاسبة مختلف عن النظام السابق نتيجة جهود الجزائر في الارتقاء بالممارسات المحاسبية المعتمدة محليًا وجعلها أقرب إلى المعايير الدولية، حيث يعتمد النظام الجديد على المعايير الدولية في تصديق فلسفته، وكمسألة ملحة تفرضها الاتجاهات الاقتصادية والعولمة المتنامية من حيث المحاسبة، استجابت الجزائر بشكل إيجابي لتنفيذ سلسلة من الإصلاحات التي أثرت على نظامها المحاسبي من أجل تكييفه مع قواعد وقوانين المحاسبة الدولية.

تلعب محاسبة شركات التأمين أيضًا دورًا مهمًا في توفير المعلومات للمستخدمين، فمنذ انتشار أعمال التأمين في العصر الحديث، تنوعت الخدمات التي تقدمها والمخاطر التي تغطيها، وأصبحت إحدى الركائز الأساسية التي تقوم عليها الحياة الاقتصادية والاجتماعية في المجتمعات المتقدمة وهذه لمساعدتهم على اتخاذ القرارات المتعلقة بتخصيص واستخدام الموارد، ولكنها تميزهم بخصائص معينة تجعل المعلومات المالية التي تنتجها أنظمة

المحاسبة مختلفة عن تلك المتعلقة بالاقتصاد الآخر معلومات الأنشطة.

2. إشكالية الدراسة:

النظام المحاسبي له علاقة جيدة بالنظام الجبائي في الجزائر، يربط العمليات الجبائية المختلفة بالتطبيق المحاسبي للكيانات الاقتصادية، وتعتبر شركات التأمين من أهم ركائز النظام الاقتصادي الدولي، وبما أن أنشطتها التأمينية هي التي تمييزها عن الأنشطة الاقتصادية الأخرى نطرح الإشكال التالية:

بناءا على ما سبق تتضح الإشكالية التي نحن بصدد دراستها و المتمثلة في السؤال الجوهري التالي:

ما هو اثر اختلاف القواعد المحاسبية والجبائية على الممارسات المحاسبية في شركة التأمين SAA؟

3. الاشكاليات الجزئية.

ويترتب عن الإشكالية الرئيسية عدة **أسئلة فرعية** تتمثل في:

- ما هو التأصيل النظري لكل من المحاسبة والجباية في شركات التأمين؟
- ما هي العلاقة بين القواعد المحاسبية والقواعد الجبائية من خلال حالات الانفصال والارتباط ؟
- ما هو الاختلاف بين القواعد المحاسبية والجبائية على الممارسات المحاسبية في شركة التأمين SAA ؟

4. فرضيات الدراسة:

ولمعالجة إشكالية هذه الدراسة سوف نحاول اختبار صحة الفرضيات:

- ✓ العلاقة بين المحاسبة والجباية هي علاقة نشأت منذ زمن بعيد ومعروفة في معظم دول العالم؛
- ✓ هناك انفصال كبير بين القواعد المحاسبية والقواعد الجبائية وبالتالي وجود العديد من الاختلافات المحاسبية الجبائية؛

- ✓ هناك أثر اختلاف بين القواعد المحاسبية والقواعد الجبائية على الممارسات المحاسبية في شركة التأمين SAA عند مستوى الدلالة 0.05.

5. أسباب اختيار الموضوع:

تتجلى مبررات اختيار الموضوع من خلال ما يلي:

- الدراسة لها علاقة بمجال تخصصنا وتتمشى مع حداثة الموضوع؛
- التوسع المعرفي فيما يخص الممارسات المحاسبية في شركات التأمين؛
- دراسة العلاقة بين المحاسبة والجباية من خلال حالات الاختلاف والتوافق ومحاولة

6. أهمية الدراسة:

تستمد هذه الدراسة أهميتها من العلاقة بين المحاسبة والجباية، وذلك من خلال معرفة كل من طبيعة وحدود العلاقة بين المحاسبة والجباية، واثر الاختلاف بينهما على مستوى الممارسات المحاسبية في شركة التأمين بالإضافة إلى حالات الارتباط والانفصال، مع إمكانية تحسين العلاقة بينهم.

7. أهداف الدراسة:

بالإضافة إلى الإجابة على التساؤلات الفرعية لإشكالية الدراسة، واختبار صحة الفرضيات المعتمدة، تسعى الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

الهدف من خلال هذه دراسة إلى إعطاء صورة موضحة للقواعد المحاسبية والقواعد الجبائية وما مدى مطابقة المحاسبة الخاصة بشركات التأمين له ومن خلال تقييم الممارسات المحاسبية التي تقوم به شركات التأمين في ظل تطبيق النظام المحاسبي المالي؛

- ➢ التعرف على ماهية المحاسبة والجباية والأهداف التي تسعى كل منهما؛
- ➢ التعرف على كل حالات الاختلاف والتوافق بين القواعد المحاسبية والجبائية؛
- ➢ التوصل إلى نتائج عملية وعلمية من شأنها الوصول للأثر بين القواعد المحاسبية والقواعد الجبائية على الممارسات المحاسبية.

8. حدود الدراسة:

تتمثل الحدود الزمنية للدراسة في شهر مارس لسنة 2023، وهي مؤسسة قدمت لنا نتائج حسب ما توفر من معلومات أما الحدود المكانية فتتمثل في دراسة حالة لشركة التأمين SAA بولاية ورقلة.

9. منهج الدراسة:

من أجل الوصول إلى أهداف الدراسة، نظرا لطبيعة الموضوع تم الاعتماد على المنهج الوصفي في المعالجة المنهجية، وذلك في دراسة هذا الموضوع من الجانب النظري، بغرض تحديد مختلف المفاهيم المرتبطة بالمحاسبة والجباية، أما في الجانب التطبيقي فتم الاعتماد على تحليل استبيان موجه لعينة من الموظفين على مستوى شركة التأمين SAA بولاية ورقلة بإسقاط الدراسة النظرية على واقع المؤسسة محل الدراسة.

10. صعوبات الدراسة:

تكمن أهم صعوبات الدراسة في:

- صعوبة جمع المعلومات حول الدراسة الميدانية التي تخص الموضوع وذلك بسبب منع المؤسسات من تداول المعلومات المحاسبية.

11. تقسيمات البحث.

لقد قمنا بإعداد الدراسة من خلال تقسيمها إلى فصلين الفصل الأول نظري والفصل الثاني تطبيقي، الفصل الأول فتناول الإطار النظري والأدبي حول الممارسات المحاسبية من خلال مبحثين المبحث الأول تناول عموميات حول النظام المحاسبي في شركات التأمين، أما المبحث الثاني فقد تناول الدراسات الحالية، أما الفصل الثاني فقد تطرقنا إلى الدراسة الميدانية للموضوع من خلال ثلاث مباحث؛ المبحث الأول تقديم المؤسسة المدروسة (شركة التأمينات saa ولاية ورقلة)، أما المبحث الثاني فقمنا بالإجراءات المنهجية للدراسة، أما المبحث الثالث تضمن عرض نتائج الدراسة ومناقشتها وتحليلها وتقييم الدراسة مع إعطاء اقتراحات.

الفصل الأول

الاطار النظري حول الممارسات المحاسبية

تمهيد

- المبحث الأول: النظام المحاسبي في شركات التأمين
- المبحث الثاني: الدراسات السابقة

خلاصة الفصل

تمهيد

يتطلب نشاط شركات التأمين العمل بنظام محاسبي دقيق ومتطور يمكنه تسجيل ومتابعة العمليات المالية المختلفة التي تجريها الشركة. وبما أن شركات التأمين تدير أموال العملاء، فإنها تخضع لرقابة صارمة وتحتاج إلى مراقبة دقيقة وعمليات محاسبية موثوقة لتحافظ على سمعتها وتحقق الأرباح المرجوة، إذ يتضمن تسجيل العمليات المالية المختلفة، مثل إصدار الوثائق التأمينية، وتحديد مقدار الاحتياطيات المالية، وتقدير مستحقات الأقساط ومدفوعاتها، وتحديد تكلفة المطالبات وتقييمها وإعداد القوائم المالية اللازمة.

يحتاج النظام المحاسبي لشركات التأمين إلى استخدام برامج محاسبية مخصصة تتيح للمحاسبين والمديرين الوصول إلى المعلومات المالية بسهولة وفعالية، والتعامل مع البيانات المالية بشكل دقيق وسريع. ويتضمن النظام المحاسبي أيضًا تحديد وتطبيق سياسات وإجراءات المحاسبة اللازمة لتحقيق المزيد من الشفافية والموثوقية في عمليات التأمين والعمليات المالية و سنتطرق في فصلنا هذا إلى مبحثين :

- **المبحث الأول: النظام المحاسبي في شركات التأمين**
- **المبحث الثاني: الدراسات السابقة**

المبحث الأول: النظام المحاسبي في شركات التأمين

يعمل النظام المحاسبي في شركات التأمين على توفير البيانات والمعلومات التي تساعد المستويات الإدارية المختلفة في تقييم نتائج تطبيق السياسات المختلفة تمهيدا لاتخاذ القرارات المناسبة، ويشتمل النظام المحاسبي على مجموعة من النماذج والسجلات والإجراءات والوسائل التي تستخدم في تسجيل وتبويب البيانات المالية ثم تلخيصها وعرضها في شكل معلومات مفيدة لمن يهمه الأمر من مستخدمي هذه البيانات والمعلومات سواء من داخل المؤسسة أو خارجها

المطلب الأول: عرض النظام المحاسبي المالي للتأمينات

I- تقديم النظام المحاسبي المالي للتأمينات

كما سبق وأن ذكرنا سابقا، فإن النشاط التأميني يتميز بمجموعة من الخصائص التي تميزه عن باقي الأنشطة في الاقتصاد الوطني هذا الأمر انعكس بشكل مباشر على النظام المحاسبي المالي (SCF) المستخدم في شركات التأمين.

I .1- نظام المحاسبة المالية في قطاع التأمين.

يتبع النظام الحالي لمحاسبة التأمينات للنظام المحاسبي المالي (SCF) الصادر سنة 2007 والذي بدأ تطبيقه سنة 2010، وذلك بعد تكييفه بموجب الإشعار رقم 89 الصادر في تاريخ 10 مارس 2011 والمتعلق بمخطط وقواعد سير الحسابات وعرض القوائم المالية الشركات التأمين و/أو إعادة التأمين، وقد كان قطاع التأمينات يخضع للمخطط المحاسبي الوطني لسنة 1975 (القرار المؤرخ في 13/09/1987 والمتضمن تطبيق المخطط المحاسبي الوطني على قطاع التأمين وإعادة التأمين)، والذي كانت به بعض النقائص حتى على مستوى مدونة الحسابات مثل وجود مجموعة المخزونات بالرغم من أن نشاط التأمين ليس به هذا النوع من الأصول، وقد تم تدارك هذه النقطة في مدونة الحسابات الخاصة بقطاع التأمينات حاليا إذ تم تغيير صنف حسابات المخزونات بالمؤونات التقنية

"وكما نعلم أن النظام المحاسبي المالي (SCF) مستوحى إلى حد كبير من المخطط المحاسبي العام الفرنسي، فإن النظام المحاسبي المالي للتأمينات أيضا يأخذ سير حسابات المخطط المحاسبي الفرنسي للتأمينات، ولا سيما:

- استخدام الصنف (3) لتسجيل "المؤونات التقنية"
- استخدام الحسابات الفرعية للربط بين صنف (3) والحساب 60 تحت اسم "تشكيل وتعديل المؤونات التقنية"
- (6009 ـ60109 ـ61049 ـ6029 ـ60309 ـ60349 ـ60809 ـ60829 ـ60909 ـ60919 ـ60929 ـ60939)
- استخدام حسابات "الخدمات" لتسجيل تسويات أو تحصيلات الأضرار – الأتعاب – المشاركة في الأرباح – الطعون "[1].

وتضمن الإشعار رقم 89 ما يلي:

- الأحكام الخاصة بشركات التأمين و / أو إعادة التأمين؛
- مدونة الحسابات وقواعد سيرها
- نماذج القوائم المالية
- قائمة مفردات (Glossaire) تفسر المصطلحات المستعملة.

وتضم مدونة الحسابات الخاصة بقطاع التأمينات ما يلي:

- الصنف الاول: الأموال الخاصة.
- الصنف الثاني: القيم الثابتة.
- الصنف الثالث: المؤونات التقنية.
- الصنف الرابع: حسابات الغير.
- الصنف الخامس: الحسابات المالية.
- الصنف السادس: الأعباء.
- الصنف السابع: الإيرادات.

[1] **Ecritures types du nouveau système, Compagnie algérienne d'assurance et de réassurance,** version 1.1, Algérie, 22/02/2010,

2.I- التعديلات على النظام المحاسبي المالي ليتوافق مع قطاع التأمينات.

إن هدف عملية تكييف النظام المحاسبي المالي (SCF) وفق خصائص شركات التأمين هو إنتاج قوائم مالية قادرة على إعطاء صورة صادقة عن الممتلكات، والوضعية المالية ونتائج أعمال هذه

الشركات ولأجل تحقيق هذا الهدف، تم إجراء تعديلات على مدونة الحسابات والقوائم المالية.

على مستوى مدونة الحسابات

إن الحسابات التي تتضمنها مدونة الحسابات في شركات التأمين، لابد وأن تتفق مع طبيعة العمليات التي تقوم بها تلك الشركات، فهناك حسابات خاصة بالأقساط حسب نوع وثائق التأمين التي تبرمها الشركة، وهناك حسابات خاصة بالتعويض وعمولة وكلاء التأمين (المنتجين) والمؤونات التقنية، وغيرها من الحسابات التي تتمشى مع عمليات شركات التأمين والتي يمكن توضحها فيما يلي:[1]

1-1-الصنف الأول الأموال الخاصة :

ـ الحساب 14 الذي كان متاحا في النظام المحاسبي المالي أصبح مخصصا لـ "المؤونات المقننة التي يفرضها القانون لمواجهة التعيدات التقنية التي قدمتها شركة التأمين أو إعادة التأمين للمؤمن لهم؛

ـ يستخدم الحساب 19 الذي كان متاحا في النظام المحاسبي المائي لتسجيل الأموال المستلمة والقيم المودعة من قبل المتنازل لهم والمتنازل لهم خلفيا تحت عنوان "أموال أو قيم مستلمة من معيدي التأمين" والتي تمثل الضمان المستلم من معيد التأمين تجاه المتنازل.

1-2-الصنف الثاني القيم الثابتة :.

ـ نظرا لعدم وجود المعدات والتجهيزات الصناعية في شركات التأمين وإعادة التأمين، تم حذف الحسابات الخاصة بها والخاصة باستهلاكاتها ونقص قيمتها الحسابات(215 225، 2815، 2915)

[1] **Système comptable financier des assurances, Compagnie internationale d'assurance et de réassurance,** Version 2.7.3- Compagnies, Algérie, 24/11/2009.

ـ تم إنشاء الحساب 277 الذي كان متاحا في النظام المحاسبي المالي لتسجيل المبالغ المودعة لدى المتنازلين من طرف شركة إعادة التأمين تحت عنوان أموال أو قيم مودعة لدى المتنازلين والتي تمثل التعهدات المقدمة للمتنازلين لقاء عقود إعادة التأمين المبرمة معهم.[1]

1ـ3 الصنف الثالث "المؤونات التقنية":

نظرا لعدم دلالة المخزونات من المواد واللوازم في شركات التأمين من جهة وأهمية المؤونات التقنية من جهة أخرى، تم تخصيص حسابات هذه المجموعة للمؤونات المرتبطة بنشاط التأمين والمفروضة من المشرع.

وتمثل هذه المؤونات الجانب المهم والأكثر خصوصية في محاسبة شركات التأمين وإعادة التأمين.

تظهر حسابات هذه المجموعة في كل من عناصر الأصول والخصوم كما يلي:

- حسابات الخصوم تتعلق بالالتزامات تجاه المؤمن لهم والمستفيدين من عقد التأمين، والمتنازلين
- حسابات الأصول تتعلق بالحقوق على شركات التأمين المشترك وإعادة التأمين (حصة التأمين المشترك وإعادة التأمين في هذه الالتزامات)

4-1- الصنف الرابع حسابات الغير:

- الحساب 40 يمثل الحساب الجاري للعمليات المنجزة مع "المتنازل لهم , المتنازل لهم خلفيا ,المتنازلين و المتنازلين الخلفيين" والدين يعتبرون في النشاط الموردين الرئيسيين للخدمات
- الحساب 41 زبائن في النظام المحاسبي الماني أصبح المؤمن لهم، وسطاء التأمين وحسابات ملحقة والذي يمثل الحقوق الناتجة عن تسجيل عمليات التأمين؛
- الحساب 46 المدينون والدائنون المختلفون" نجد الحساب 460 الموردون" خلفا للحساب 401 في النظام المحاسبي المالي.

5ـ1ـالصنف السادس الأعباء:

[1] **لمعرفة حسابات الصنف الثالث "المؤونات التقنية"**

- الحساب 60 مشتريات مستهلكة في scf يستعمل لتسجيل الخدمات المتعلقة بالتعويضات المقدمة عن الاضرار التي تمثل الاعباء الاساسية لنشاط التأمين واعادة التأمين

- انشئ الحساب الفرعي 610 لتسجيل الاستهلاكات من المواد واللوازم المختلفة
- على مستوى الحساب 66 الأعباء المالية نجد الحساب الفرعي 663 الفوائد المدفوعة على الودائع" التسجيل المكافآت على الودائع المدفوعة إلى المتنازل لهم والمتنازل لهم خلفا

6-1- الصنف السابع الإيرادات:

- الخدمة المقدمة في قطاع التأمينات هي تغطية الأخطار ، الحساب 70 تسجل فيه الأقساط التي تمثل الجانب المهم لهذه التغطية؛
- الحساب 71 الذي كان متاحا في النظام المحاسبي المالي، أصبح أقساط مؤجلة يسجل فيه الجزء الخاص بالسنوات اللاحقة من أقساط التأمين؛
- نظرا لغياب مفهوم الإنتاج المخزن أو المنتقص من المخزن في شركات التأمين وإعادة التأمين يستخدم الحساب 72 لأجل تسجيل المكافآت المستحقة من قبل المتنازل لهم والمتنازل لهم خلفا فيما يخص عملية التنازل وإعادة التنازل في إعادة التأمين تحت عنوان "عمولات إعادة التأمين ."
- على مستوى الحساب 76 الإيرادات المالية نجد الحساب الفرعي 764 الفوائد المستلمة على الودائع لتسجيل المكافآت على الودائع لدى المتنازلين والمتنازلين الخلفيين.:

2-على مستوى القوائم المالية

من خلال التعديلات التي طرأت على مدونة الحسابات يتضح جليا أن القوائم المالية لشركات التأمين وإعادة التأمين هي أيضا طرأت عليها تعديلات وتغييرات، والتي يمكن توضحها فيما يلي[1]:

[1] **Système comptable financier des assurances**,.

2-1-الميزانية

- **أصول الميزانية:** تم تكملة أصول الميزانية بـ:

- البند: أموال أو قيم مودعة لدى المتنازلين والمنازنين الخلفيين ضمن الأصول الغير جارية؛
- البنود: الجزء المتنازل من المؤرنات التقنية في إطار عمليات التأمين المشترك"، "الجزء المتنازل من المؤونات التقنية في إطار عمليات إعادة التأمين، والمتنازل لهم والمتنازلون المدينون "و المؤمن لهم ووسطاء التأمين المدينون" ضمن الأصول الجارية.

- **خصوم الميزانية:** تم تكملة خصوم الميزانية بـ:

- البند: "المؤونات المقننة ضمن الخصوم الغير جارية؛
- البنود المؤونات التقنية على العمليات المباشرة، المؤونات التقنية على عمليات القبول،

المتنازل لهم والمتنازلون الدائنون والمؤمن لهم ووسطاء التأمين الدائنون ضمن الخصوم الجارية.

2-2- حساب النتائج:

من خلال حساب النتائج، يمكن ملاحظة ما يلي:

- لقراءة أسهل للنشاط، تم إضافة عمودين في حساب النتائج من أجل تمييز العمليات الإجمالية عن عمليات التنازل وإعادة التنازل
- تم استبدال القيمة المضافة للاستغلال التي تمثل رصيد الإنتاج والاستهلاكات خلال السنة بعبارة هامش التأمين" التي هي أكثر ملاسمة لطبيعة النشاط هذا الهامش هو نتيجة الأقساط المقتناة للسنة المالية، الخدمات خلال السنة العمولات من إعادة التأمين.
- تم حذف النتيجة الوسيطة فائض الاستغلال الخام
- تم استبدال حساب النتائج حسب الوظيفة بحساب النتائج حسب الفئة Compte de résultat par categorie) المفروض وفق تنظيم التأمينات.

II- قواعد التقييم والتسجيل المحاسبي.

فيما يخص القواعد المحاسبية الخاصة بقطاع التأمين، يجب تطبيق المبادئ المحاسبية وقواعد التقييم والتسجيل المحددة وفقا لأحكام القرار الصادر بتاريخ 26 جويلية 2008 المحدد لقواعد التقييم والمحاسبة والقوائم المالية وعرضها وكذلك مدونة الحسابات وقواعد سيرها. [1]

ويمكن أن نتطرق إلى قواعد تقييم الأصول والخصوم والأعباء والإيرادات وإدراجها في الحسابات والتي ينبغي تطبيقها على العناصر التي تحتوي عليها القوائم المالية من أجل توفير معلومات تعكس الواقع الاقتصادي للمؤسسات. من خلال ما يلي:

1.II- إدراج الأصول والخصوم والأعباء والإيرادات في الحسابات.

يتم إدراج الأصول والخصوم والأعباء والإيرادات في الحسابات حسب قواعد أساسية تتطرق إليها

- يدرج عنصر الأصول والخصوم الأعباء والإيرادات في الحسابات عندما يكون من المحتمل أن تعود منه أو إليه أية منفعة اقتصادية مستقبلية مرتبطة بالمؤسسة، وللعنصر كلفة أو قيمة يمكن تقييمها بطريقة
- يتم تقييم الإيرادات الناتجة عن مبيعات أو تقديم خدمات وغيرها من الأنشطة العادية بالقيمة الحقيقية (العادلة) للمقابل المستلم أو المطلوب استلامه في تاريخ إبرام المعاملة؛
- يتم تكوين مؤونات عن الأعباء المبينة بوضوح والمحتملة بفعل أحداث طرأت أو جار حدوثها. وتحول المؤونات إلى النتائج عندما نزول الأسباب التي دعت إلى تكوينها؛
- يدرج أي عبء في حساب النتائج بمجرد توقف نفقة عن إنتاج أي منفعة اقتصادية مستقبلية، أو كانت هذه المنافع الاقتصادية المستقبلية لا تتوفر على شروط إدراجها في الميزانية كأصل . [2]

---

[1]) Avis N° 89**, Avis portant plan et règles de fonctionnement des comptes et présentation des états financiers des entités d'assurances et /ou de réassurances, Ministère des finances, Conseil national de la comptabilité**, Algérie, 2011.

[2] بورويسة سعاد، **اثر تطبيق معايير المحاسبة الدولية في المؤسسة الاقتصادية "دراسة حالة عينة من المؤسسات الاقتصادية بولاية قسنطينة"** ، مذكرة ماجستير كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة قسنطينة، الجزائر، 2010.

ونشير إلى أن الإيرادات المتأتية من عقود التأمين أو إعادة التأمين تقيم بالقيمة الحقيقية للمقابل المستلم أو قيد الاستلام في تاريخ اكتتاب العقد[1].

2.II- القواعد العامة للتقييم المحاسبي.

تطرق النظام المحاسبي المالي إلى القواعد العامة للتقييم وتذكر أهمها في ما يلي:

- استخدام مبدأ التكلفة التاريخية في تقييم العناصر المقيدة محاسبيا، لكن يمكن الاعتماد في ظل ظروف معينة ومن أجل تقييم بعض العناصر على أسس أخرى للتقييم هي:
  - ✓ القيمة الحقيقية (الكلفة الراهنة)
  - ✓ قيمة الإنجاز؛
  - ✓ القيمة المحينة (قيمة المنفعة)
- تقوم المؤسسة في كل تاريخ إقفال الحسابات يفحص ما إذا كان هناك أي مؤشر يدل على أن أي أصل من الأصول المالية لم يفقد قيمته، وإذا ثبت وجود مثل هذا المؤشر فإن المؤسسة تقوم بتقدير القيمة الممكن تحصيلها من الأصل، حيث تقيم هذه الأخير بأعلى قيمة بين ثمن البيع الصافي (المبلغ المحصل عليه من بيع أي أصل ضمن ظروف المنافسة العادية مع خصم تكاليف الخروج) والقيمة النفعية (القيمة المحينة لتقدير سيولة الأموال المستقبلية المنتظرة وقيمة التنازل عنه في نهاية مدة الانتفاع به.)
- عندما تكون القيمة القابلة للتحصيل أقل من القيمة المحاسبية الصافية (بعد الإهتلاك)، فإن هذه القيمة الأخيرة يجب إرجاعها إلى قيمتها القابلة للتحصيل، ويشكل مبلغ فائض القيمة المحاسبية خسارة في القيمة تسجل بانخفاض الأصل المذكور وبإدراج عبء في الحسابات، أما إذا انخفضت هذه الخسارة أو زالت في سنوات لاحقة تؤخذ خسارة القيمة المسجلة خلال السنوات السابقة ضمن الإيرادات في حساب النتائج وذلك عندما تصبح قيمة الأصل القابلة للتحصيل أكبر من قيمته المحاسبية[2].

[1] Avis N° 89, Op.cit,

[2] بورويسة سعاد، مرجع سابق.

II.3- القواعد الخاصة للتقييم المحاسبي.

نلخص أهم القواعد الخاصة للتقييم الواردة في النظام المحاسبي المالي في النقاط التالية:

1-القيم الثابتة العينية والمعنوية:

القيم الثابتة العينية هي أصول عينية تحوزها المؤسسة من أجل الإنتاج، تقديم الخدمات والإيجار والاستعمال لأغراض إدارية، ويفترض أن تستغرق مدة استعمالها إلى أكثر من السنة المالية، والقيم الثابتة المعنوية هي أصول قابلة للتحديد غير نقدية وغير مادية، مراقبة ومستعملة في إطار الأنشطة العادية.

تدرج القيم الثابتة في الحسابات بتكلفتها، وتندرج فيها مجموع تكاليف الاقتناء، ووضعها في أماكنها، والرسوم المدفوعة والأعباء المباشرة الأخرى، كما تضاف تكلفة التفكيك عند انقضاء مدة الانتفاع وتكلفة تجديد الموقع إلى تكلفة إنتاج القيم الثابتة أو اقتنائها.

يوزع المبلغ القابل للإهتلاك بصورة مطردة على مدة نفعية الأصل مع مراعاة القيمة المتبقية المحتلة، وتعكس طريقة الاهتلاك تطور استهلاك المؤسسة للمنافع الاقتصادية التي يدرها الأصل.

تدرس دوريا طريقة الاهتلاك، المدة النفعية والقيمة المتبقية، وفي حالة حدوث تعديل مهم للوتيرة المنتظرة من المنافع الاقتصادية تعدل التوقعات والتقديرات لكي تعكس هذا التغير في الوتيرة.

يتم تقييم القيم الثابتة العينية بتكلفتها منقوصا منها مجموع الاهتلاكات ومجموع خسائر القيمة، غير أنه يرخص للمؤسسة أن تدرجها بالمبلغ المعاد تقييمه، وفي إطار هذه المعالجة المرخص بها تدرج في الحسابات بقيمتها الحقيقية في تاريخ إعادة التقييم منقوصا منها مجموع الإهتلاكات ومجموع خسائر القيمة اللاحقة.

إذا ارتفعت القيمة المحاسبية الأصل ما عقب إعادة تقييمه، فإن الزيادة تقيد مباشرة في شكل رؤوس أموال خاصة تحت قيد " فرق إعادة التقييم.

2-العقارات الموظفة:

بعد إدراج العقارات الموظفة في الحسابات الأولية بإعتبارها قيما ثابتة يمكن القيام بتقييمها إما حسب طريقة التكلفة أو على أساس قيمتها الحقيقية (طريقة القيمة

الحقيقية)، بحيث يجب أن تعكس القيمة الحقيقية الحالة الواقعية للسوق عند تاريخ إقفال السنة المالية.

في حالة ما إذا تعذر تحديد القيمة الحقيقية بشكل ذو مصداقية يدرج العقار حسب طريقة التكلفة . تقديم معلومات عن ذلك في الملحق والأسباب التي جعلت طريقة القيمة الحقيقية غير مطبقة.

3-أصول مالية غير جارية، سندات وحسابات دائنة:

تتمثل الأصول المالية المملوكة لأي مؤسسة من غير القيم العقارية الموظفة والأصول المالية الأخرى، أساسا في أربعة فئات:

- سندات المساهمة والحسابات الدائنة الملحقة
- سندات المثبتة لنشاط المحفظة؛
- السندات المثبتة الأخرى التي تمثل أقساط رأس مال أو توظيفات ذات أمد طويل؛
- القروض والحسابات الدائنة التي لا تنوي المؤسسة بيعها في الأجل القصير .

يتم تقييم الأدوات المالية المتاحة للبيع المساهمات والحسابات الدائنة لغرض التنازل وكذلك السندات المثبتة لنشاط المحفظة) عقب إدراجها الأولي في الحسابات بقيمتها الحقيقية.

التوظيفات المالية التي تمت حيازتها حتى حلول استحقاقها وكذلك القروض والحسابات الدائنة التي لم يتم حيازتها لأغراض معاملة تجارية، يتم تقييمها بالتكلفة المهتلكة وتخضع عند كل سنة مالية لاختبار

4 - الإعانات:

تدرج الإعانات في الحسابات كإيرادات في حساب النتائج في سنة مالية أو عدة سنوات بنفس وتيرة التكاليف التي يفترض فيها تعويضها.

5- مؤونات المخاطر والأعباء

المؤونات هي عبارة عن خصوم يكون استحقاقها أو مبلغها غير مؤكد، وتكون محلا لإعادة تقدير عند إقفال كل سنة مالية.

6 – القروض والخصوم المالية الأخرى

يتم تقييم القروض والخصوم المالية الأخرى حسب تكلفتها، وبعد الاقتناء تقيم الخصوم المالية من غير الخصوم التي تمت حيازتها لأغراض معاملة تجارية حسب التكلفة المهتلكة، أما الخصوم التي تمت حيازتها لأغراض التعامل التجاري تقيم بقيمتها الحقيقية.

تدرج تكاليف القروض في الحسابات كأعباء مالية للسنة المالية المترتبة فيها إلا إذا أدمجت في كلفة الأصل، وذلك إذا تطلب اقتناء أو إنتاج الأصل مدة طويلة من التحضير أكثر من 12 شهرا.[1]

7– الحسابات المجمعة

يقصد بالتجميع التمثيل المحاسبي للمؤسسة الأم لجميع الفروع التابعة لها، وهذا بهدف إعداد حسابات مجمعة وقوائم مالية مجمعة وتقديمها كما لو كانت مؤسسة واحدة ويشترط الإدماج على المؤسسات التي لها أسهم في البورصة وعلى:

- كل المؤسسات المملوكة بـ 50 % من الأسهم أو أكثر من رأس مالها ؛
- كل المؤسسات التي تراقب نسبة 50% أو أكثر من حق توجيه وتعريف السياسة المالية الاقتصادية وإستراتيجية التسيير ؛
- كل المؤسسات المملوكة بنسبة أكثر من 20 % وأقل من 50 % تدخل في الإدماج[2]

III– الالتزامات المقننة.

هي ذلك النوع من المخصصات الذي يرتبط بطبيعة عمليات التأمين والخصائص التقنية التي تميزها، ولذا يقتصر تكوين هذا النوع من المخصصات على الشركات التي تمارس عمليات التأمين وإعادة التأمين دون غيرها من الشركات الأخرى وهي عبارة عن المبالغ المالية التي يتم احتجازها من الإيرادات في أخر الدورة لمقابلة الخسائر والالتزامات المستقبلية المتعلقة بالنشاط التقني للشركة[3]. حيث يجب على شركات التأمين أن تسجل في خصوم موازناتها الالتزامات المقننة المكونة من المؤونات المقننة والمؤونات التقنية .

---

[1] بورويسة سعاد، مرجع سابق.

[2] صبايحي نوال، **الإفصاح المحاسبي في ظل معايير الدولية (IAS/IFRS) وأثره على جودة المعلومات**، مذكرة ماجستير ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة الجزائر 3، 2011.

[3] هدى بن محمد، **تحليل ملاءة ومردودية شركات التأمين** ، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة قسنطينة، الجزائر، 2005.

ومن خلال نصوص النظام المحاسبي المالي للتأمينات (الإشعار رقم 89) نلاحظ أنه تطرق إلى الالتزامات المقننة وفق ما يلي:

- المؤونات المقننة تمثل الأموال المشكلة بتطبيق النصوص التشريعية والتنظيمية على نشاط التأمين وإعادة التأمين، من أجل تغطية النقص المحتمل في الالتزامات التقنية لشركات التأمين وإعادة التأمين[1] .
- المؤونات التقنية المشكلة في شركات التأمين وإعادة التأمين تجاه المؤمن لهم والمستفيدين من عقود التأمين المؤمنين المشتركين والمتنازلين تحدد وتقيم وفقا للنصوص القانونية المنظمة لنشاط التأمين.
- بتطبيق مبدأ الحيطة والحذر، فإن تقييم المؤونات التقنية بتطبيق قواعد التقييم كما هي محددة وفق تنظيمات التأمين، لا تشكل تغييرا للطرق المحاسبية[2].

ويحدد التنظيم الجزائري مختلف الالتزامات المقننة التي تلتزم شركات التأمين بتكوينها وتسجيلها في خصوم ميزانياتها، كما يضبط كيفيات حسابها ضمانا لحسن عملها وحماية المصالح المؤمن لهم والمستفيدين والغير، فأصدر المرسوم التنفيذي رقم 95-342 في 30 أكتوبر 1995 الذي يتعلق بالالتزامات المقننة، وبعد دخول النظام المحاسبي المالي مجال التطبيق تم إصدار المرسوم التنفيذي رقم 114-13 في 28 مارس 2013 لتلافي نواحي القصور في المرسوم السابق. وأهم ما جاء فيه هو إضافة **مؤونة مجابهة استحقاق الالتزامات المقننة** وهذا من أجل تغطية النقص المسجل في قيمة الأصول المقيمة بالقيمة السوقية. وتكون هذه المؤونة لمجابهة الالتزامات وذلك في حالة نقص قيمة مجموعة الأصول الممثلة للالتزامات المقننة وهي عبارة عن الفارق المحتسب بين المبلغ الإجمالي لقيمة السوق والمبلغ الإجمالي للقيمة المحاسبية الصافية للتوظيفات المعنية وهذا في حالة ما إذا كان هذا الفارق سالبا. كما يعاد ضبط هذا المؤونة تناسبيا مع مبلغ الفارق المحتسب كل سنة.[3]

[1]) Avis N° 89, Op.cit.

[2] Avis N° 89.

[3] ثناء محمد طعيمة، **محاسبة شركات التأمين**، الطبعة الأولى، إيتراك للنشر والتوزيع، مصر، 2002 ،ص 29

كما نلاحظ أن المرسوم الجديد أبقي على الإلزام القانوني فيما يتعلق بالنسب الواردة في تحديد معظم الالتزامات المقننة، أي أنه لم يعطي لشركات التأمين الحرية التامة لتحديدها وفق المتغيرات البيئية والاقتصادية المحيطة بها .

IV- الملاءة في شركات التأمين.

الملاءة تعني قدرة المؤسسة على سداد التزاماتها عند الاستحقاق، وللملاءة في مجال التأمين أهمية خاصة تنبع من أن السلعة التي يتم التعامل عليها بيعا وشراء هي سلعة غير منظورة، حيث هي وعد كتابي لشيء قد يتحقق في المستقبل المحدد زمنيا بمدة معينة، وقد لا يتحقق خلالها، وفي جميع الأحوال لا يمكن معرفة زمان حدوثه وعلى هذا يجب أن نعرف وضع ملاءة شركة التأمين أو إعادة التأمين عند التعاقد وأيضا التحقق من استمرار هذه الملاءة في المستقبل[1]. وبذلك فإن الملاءة المالية لشركات التأمين تعني الحالتين معا:

- أن الأقساط المحصلة من المتوقع أن تكفى لتسوية الخسائر المتوقعة، ومقابلة كافة مصروفات التشغيل والعمليات.
- الاحتفاظ بأصول معترف بها تكفي لتغطية الالتزامات المطلوبة، مع وجود هامش أمان يساوي على الأقل المتطلبات القانونية لصافي الثروة.

وهذا التعريف يمثل الحد الأدنى لمعيار الملاءة المالية من وجهة نظر الإدارة[2]. وقصد ضمان ملاءة شركات التأمين، يفرض القانون الجزائري على هذه الشركات ما يلي:

- تكوين هامش ملاءة الزامي (حد القدرة على الوفاء)،
- تمثيل الالتزامات المقننة بأصول مالية وعقارية مماثلة لها،[3]

IV.1- حد القدرة على الوفاء.

تتجسد قدرة شركات التأمين و/أو إعادة التأمين على الوفاء بالتزاماتها (الملاءة) حسب التنظيم الجزائري من خلال إثبات توفرها على مبلغ إضافي لتسديد مؤوناتها التقنية أو ما يسمى بحد القدرة على الوفاء. ويتكون هذا المبلغ الإضافي أو حد القدرة على الوفاء مما يلي:

---

[1] عيد أحمد أبو بكر، مرجع سابق، ص .31

[2] الجريدة الرسمية، العدد 18 ،**المرسوم التنفيذي رقم 13-115 المتعلق بحدود قدرة شركات التأمين على الوفاء**، المواد: 4 ،3 ،2 ، الجزائر، .10ص، 2013

[3] قصد برؤوس **الأموال تحت الخطر، الفرق بين مبلغ رؤوس الأموال المؤمنة ومبلغ المؤونات الحسابية**.

- رأس المال المحرر أو أموال التأسيس المحررة؛
- الاحتياطات المقننة أو غير المقننة؛
- المؤونات المقننة
- التأجيل من جديد دائن أو مدين.

ويجب أن يكون حد القدرة على الوفاء:

- بالنسبة لشركات التأمين على الأضرار و / أو إعادة التأمين يساوي على الأقل 15 % من المؤونات التقنية. ألا يكون في أي فترة من فترات السنة، أقل من 20 % من الأقساط الصادرة و/أو ويجب المقبولة، صافية من الرسوم والإلغاءات.
- بالنسبة لشركات التأمين على الأشخاص، يساوي على الأقل:

✓ فيما يخص فروع التأمين على الحياة وفاة زواج ولادة والرسملة، مجموع 4 % من المؤونات الحسابية و 3% من رؤوس الأموال تحت الخطر" غير سالبة.

✓ فيما يخص الفروع الأخرى، 15 % من المؤونات التقنية. ويجب ألا يكون في أي فترة من فترات السنة، أقل من 20 % من الأقساط الصادرة و أو المقبولة صافية من الرسوم والإلغاءات.

إذا كان حد القدرة على الوفاء أقل من الحد الأدنى المطلوب، يجب على شركة التأمين أن تلجأ في مدة 6 أشهر إلى زيادة رأسمالها أو أموال تأسيسها وإما بإيداع كفالة لدي الخزينة العمومية.

2.IV- تمثيل الالتزامات المقننة.

بعدما عرفنا بمختلف الالتزامات المقتنة لشركات التأمين و / أو إعادة التأمين يجب أن تمثل هذه الالتزامات في شكل أصول في ميزانياتها، هذا التمثيل للالتزامات المقننة حدده التنظيم الجزائري بما يلي:

1-قيم الدولة:

- سندات الخزينة؛
- ودائع لدى الخزينة؛
- السندات التي تصدرها الدولة أو تتمتع بضمانها.

2-القيم المنقولة الأخرى والسندات المماثلة الصادرة عن الهيئات المستوفية شروط القدرة على الوفاء

- السندات والالتزامات الصادرة عن شركات التأمين أو إعادة التأمين والمؤسسات المالية الأخرى المعتمدة في الجزائر ؛
- السندات والالتزامات الصادرة في إطار الاتفاقيات الحكومية عن شركات التأمين أو إعادة التأمين غير المقيمة بالجزائر ؛
- والالتزامات الصادرة عن المؤسسات الاقتصادية الجزائرية

3-الأصول العقارية

- العقارات المبنية والأراضي المملوكة في الجزائر، غير المقيدة بحقوق عينية؛
- الحقوق العقارية العينية الأخرى بالجزائر

4-التوظيفات الأخرى:

- السوق النقدية؛
- ودائع لدى المتنازلين
- ودائع إلى أجل لدى البنوك؛
- أي نوع أخر من التوظيفات يحدده التشريع والتنظيم المعمول بهما[1].

لكن المشرع الجزائري حدد بموجب القرار المؤرخ في 07/01/2002 النسب الدنيا الواجب تخصيصها لكل نوع من الاستثمارات، وتقدم هذه الأخيرة في ميزانية الشركة في آخر كل سنة كالتالي:

- 50 % على الأقل مخصصة للقيم الحكومية، وتشمل على سندات الخزينة، ودائع لدى الخزينة الالتزامات التي تصدر الدولة أو تتمتع بضمانها، نصفها يخصص على الأقل لقيم متوسطة وطويلة الأجل
- ما تبقى من الالتزامات المقننة، يوزع ما بين عناصر الأصول الأخرى وفقا للفرص المتاحة في السوق دون أن تتجاوز حصة القيم المنقولة أو الأوراق

[1] الجريدة الرسمية، العدد 18 ،**المرسوم التنفيذي رقم 13-114 يتعلق بالالتزامات المقننة لشركات التأمين و/أو إعادة التأمين**، المادة 24 .

المالية المماثلة الصادرة عن الشركات الجزائرية غير المسجلة على مستوى البورصة، نسبة 20%.[1]

ويعتبر التنظيم الاحترازي لقطاع التأمين في الجزائر غير مواكب للتغيرات التي شهدها التنظيم على الصعيد الدولي لاسيما ذلك المتعلق بالملاءة المالية لشركات التأمين وتمثيل الالتزامات المقننة، حيث يعتمد نظام الملاءة المالية لشركات التأمين في الجزائر أساسا على المستوى الأدنى لرأس المال الاجتماعي، هذا المستوى يعتبر مرتفعا من جانب آخر، يعتمد تمثيل الالتزامات المقننة على توظيف نسبة لا تقل عن الـ 50 % من هذه الالتزامات في قيم الدولة، وإن كانت هذه الأخيرة تتميز بارتفاع درجة الأمان إلا أنها ذات عائد منخفض يرهن تحقيق عوائد مقبولة ويحد من توسع نشاط تأمينات الأشخاص[2] .

المطلب الثاني: النظام الجبائي في شركات التأمين

يعتبر النظام الجبائي في شركات التأمين جزءًا هامًا من النظام المحاسبي الشامل الذي يتبعها هذه الشركات. يتعلق النظام الجبائي بتحصيل الضرائب والرسوم والمصاريف المختلفة التي تفرضها الجهات الحكومية، مثل الضريبة على القيمة المضافة (TVA)، وضريبة الدخل، ورسوم التراخيص، وغيرها.

I - مفهوم النظام الجبائي الجزائري و أبعاده

I .1- مفهوم النظام الجبائي

1. التعريف الأول:

هو التعريف الفرانكفوني، يرى أن التسيير الجبائي هو آلية لتقليل التكاليف الجبائية في إطار الهامش الذي يسمح به القانون الجبائي، في حدود مبدأ عدم التعسف في استعمال

[1] لجريدة الرسمية، العدد ، 9 **قرار يحدد النسب الدنيا الواجب تخصيصها لكل نوع من التوظيفات التي تقوم بها شركات التأمين و/أو إعادة التأمين** ، المادة 2 ،الجزائر، 2002 ، ص .8

2حبار عبد الرزاق، **عناصر التنظيم الاحترازي لنشاط التأمين –مع اشارة خاصة لحالة الجزائر**، الملتقى الدولي السابع حول "الصناعة التأمينية، الواقع العملي وأفاق التطوير-تجارب الدول-"، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، يومي 04/03 ديسمبر 2012، ص16.

الحق والتصرف غير العادي في التسيير، وهذا التعريف يقتصر على التكاليف الجبائية، وهو يهتم بتقديم التقارير لإدارة المؤسسة من أجل تفادي الأخطاء الجبائية الممكنة الوقوع[1] .

2. التعريف الثاني

وهو التعريف الأنجلو سكسوني، يرى أن التسيير الجبائي يهتم بكل التكاليف بما فيها التكاليف الجبائية والأطراف المتعاقدة مثل حملة الأسهم(المساهمين) المدراء التنفيذيين، المدراء الماليين، المحللين الماليين، إدارة الضرائب، المجتمع، المراجعين...إلخ، المعنية بالإفصاح لها عن مبلغ الضريب (أي أنه لا يتعلق بالإدارة فقط) بالإضافة إلى أن له نظرة عالمية وذلك راجع لطبيعة الشركات التي تنشط في مثل هذه البيئة من جهة، ومن أخرى فإن التسيير الجبائي يهدف إلى تعظيم أرباح المساهمين وذلك بالحفاظ على قيم سوقية مرتفعة في السوق المالي عن طريق ضمان أقل إخضاع وهذا ما يسمى المساهمة في خلق القيمة .إذن نستنتج أن التسيير الجبائي بالمفهوم الحديث لا ينظر فقط إلى كيفية التحكم في المتغير الجبائي داخل أنشطة المؤسسة بل يتعداه إلى نظرة أبعد من ذلك وهي كيفية معالجة تأثير المتغير الجبائي على أصحاب المصلحة (Les parties prenantes).[2]

3. التعريف الثالث

التسيير الجبائي فرع من فروع التسيير المالي ويعني إدراج العامل الجبائي في صناعة القرار، ويهدف إلى تمكين المؤسسة من الاستفادة من مزايا جميع الاختيارات الجبائية، وتجنيب المؤسسة التكاليف الجبائية الإضافية من خلال قدرة المسير على انتقاء

[1] محمد عادل عياض، **محاولة تحليل التسيير الجبائي وآثاره على المؤسسات**، مذكرة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة ورقلة، 2003 ، ص 1.

[2] **نفس المكان**.

أحسن الطرق والاختيارات الجبائية وتوظيفها لفائدة المؤسسة في ظل الالتزام بقواعد التشريع الجبائي وبالتالي هو وسيلة لترشيد القرار.[1]

4. التعريف الرابع

حسب كريستين كوليت "Christine collet e" فإن" تسيير الضريبة يعني أن الضريبة التي هي بمثابة التزام قانوني للمؤسسة يمكن أن تستخدم لصالح المؤسسة وأن تصبح متغيرا فعالا في استراتيجيتها، إذ بدل من السلبية تجاه الجباية، يطرح الاستعمال الفعال والذكي لها".[2]

من التعاريف السابقة يمكن تعريف التسيير الجبائي على أنه ذلك العنصر المهم جدا للوظيفة الجبائية داخل المؤسسات ، وهو عبارة على مجموعة الإجراءات التي تتبعها المؤسسة في الحصول على التدفقات المالية، من خلال التخفيض في التكاليف الجبائية، و من خلال أيضا احترام النصوص التشريعية الضريبية المختلفة ، وذلك مع الأخذ بعين الاعتبار خصوصية كل مؤسسة، و لهذا يصبح التسيير الجبائي وسيلة مهمة جدا في اتخاذ القرارات لدى المؤسسة.

I -2- أبعاد النظام الجبائي

يمكن تفصيل أبعاد النظام الجبائي في شركات التأمين على النحو التالي: [3]

1- **التحصيل الضريبي:** و هو جمع الضرائب والرسوم المفروضة على الشركة من قبل الجهات الحكومية، وتقديم التقارير المالية اللازمة والإفصاحات الضريبية المطلوبة.

---

[1] زواق الحواس، **فعالية التسيير الجبائي في ترشيد صناعة القرار**، الملتقى الدولي حول :صنع القرار في المؤسسة الاقتصادية، جامعة المسيلة، الجزائر ،14 أفريل2009 .

[2] محمد عادل عياض، **مرجع سبق ذكره**، ص 3.

[3] سعد بن سعيد الشريف، وآخرون، **تحليل أبعاد النظام الجبائي في شركات التأمين في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية**، المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية (International Journal of Business and Social Science)، والتي تصدر عن مؤسسة العلوم الاجتماعية في الولايات المتحدة الأمريكية، 2014، ص 03-04.

2- **الامتثال للتشريعات الجبائية:** يتطلب الامتثال للتشريعات واللوائح الجبائية المعمول بها في الدولة التي تعمل فيها الشركة، والتأكد من تطبيقها بشكل صحيح وفعال.

3- **تنفيذ الإجراءات الجبائية:** يتضمن هذا الجانب تنفيذ الإجراءات الجبائية المطلوبة، مثل تحديد المستحقات الضريبية وإعداد الإقرارات الضريبية، وتوفير الدعم اللازم للمراجعة الضريبية والتدقيق.

4- **التخطيط الجبائي:** يتطلب التخطيط الجبائي تحديد الإجراءات اللازمة لتحقيق الامتثال الضريبي، وتطبيق السياسات والإجراءات المناسبة لتحسين الكفاءة الجبائية وتخفيض التكاليف المرتبطة بالجباية.

5- **الرصد والتقييم:** يتطلب هذا الجانب رصد وتقييم أداء النظام الجبائي، وتحليل النتائج واتخاذ الإجراءات اللازمة لتحسين الأداء الجبائي في الشركة.

يمكن القول بأن النظام الجبائي يشكل جزءًا هامًا من النظام المحاسبي الشامل في شركات التأمين، ويتطلب الامتثال الدقيق للتشريعات الجبائية المعمول بها وتنفيذ الإجراءات اللازمة بكفاءة وفعالية.

II- تطبيقات لأنواع الضرائب في شركات التأمين

تعد الضريبة على الدخل الإجمالي والضريبة على أرباح الشركات من أهم الضرائب في النظام الجبائي لشركات التأمين في الجزائر.

II .1- الضريبة على الدخل الإجماليIRG

لقد ميز المشرع الجزائري بين الشخص الطبيعي و الشخص المعنوي ضمن الإصلاحات الضريبية فيخضع الأول للضريبة على الدخل الإجمالي اما الثاني فيخضع للضريبة على أرباح الشركات و بما ان شركات التأمين شركات معنوية فهي غير معنية بالضريبة على الدخل الإجمالي للشركة في حين ان الشركاء يخضعون شخصيا للضريبة على الدخل الإجمالي لأجل حصتهم من الأرباح الاجتماعية المتعلقة بحقوقهم في الشركة، و

من جهة أخرى تخضع المرتبات و التعويضات و الاتعاب و الاجور و المنح في تكوين الدخل الإجمالي المعتمد أساسا لإقرار الضريبة على الدخل الإجمالي– صنف الأجور–

- **–حساب اقتطاع الضريبة على الدخل الإجمالي:**
- **– صنف الأجور:**

تحسب الضريبة على الدخل الاجمالي للأجراء او العمال التابعين للمؤسسات وفق جدول شهري للضريبة المطبقة على الدخل الإجمالي للأجراء .والذي تم إنجازه طبقا لأحكام المادة 104 من (ق.ض.م. و ر.م) و التي تمنح للأجراء تخفيضا نسبيا يساوي % 40 بالنسبة للمبالغ الخاضعة غير انه لا يمكن ان يقل هذا التخفيض عن 12000دج/ سنويا او يزيد عن 18000 دج/سنويا (أي بين 1000 و 1500 دج سنويا)حسب السلم التصاعدي التالي:

الجدول رقم (01): السلم الضريبي لحساب الضريبة على الدخل الإجمالي ابتداء من سنة2008

شريحة الدخل الإجمالي الخاضع للضريبة دج	معدل الضريبة
لا يتجاوز 10.000	%0
30.000– 10.000	% 20
120.000–30.000	% 30
أكثر من120.000	% 35

المصدر: من اعداد الطلبة بناء على قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة

وحسب قانون المالية التكميلي لسنة 2020 الصادر مؤخرا تم تعديل المادة 104 من ق ض م بحيث تستفيد المداخيل التي لا تتعدى 30000 دج من اعفاء كامل، كما تستفيد المداخيل التي تفوق 30000 دج وتقل عن 35000دج من تخفيض إضافي . ويتم تحديد الضريبة على الدخل الإجمالي المستحقة بالنسبة لهذه الفئة من الدخل، وفقا للصيغة الآتية :

الضريبة على الدخل الإجمالي = الضريبة على الدخل(وفقا للتخفيض الأول)*(3/8)-(3/2000).

المعدلات الأخرى :وتشمل ما يلي:

-10 %تطبق علاوة المردودية والمكافآت وغيرها وكذلك استدراكات الرواتب، التي تمنح لفترات غير

شهرية بصفة اعتيادية من قبل المستخدمين من دون تطبيق تخفيض.

-10 % تطبق على المبالغ المسددة لأشخاص يمارسون إضافة إلى نشاطهم الرئيسي كأجراء، نشاط التدريس أو البحث أو المراقبة أو كأساتذة مساعدين بصفة مؤقتة، وكذا المكافآت الناتجة عن كل نشاط ظرفي ذي طابع فكري، دون تطبيق تخفيض.

II .2- الضريبة على أرباح الشركاتIBS

تم تأسيس الضريبة على أرباح الشركات بموجب المادة 38 من قانون المالية لسنة 1991، حيث تنص المادة 135 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة على أن "تؤسس ضريبة سنوية على مجمل الأرباح أو المداخيل التي تحققها الشركات وغيرها من الأشخاص المعنويين وتسمى هذه الضريبة بالضريبة على أرباح الشركات"[1].

أولا :مجال تطبيق الضريبة على أرباح الشركاتIBS

يخضع لهذه الضريبة وجوبا شركات الأموال و التي تضم الأصناف التالية شركات الأسهم ، شركات ذات مسؤولية محدودة و شركات التوصية بالأسهم.

كما تخضع شركات الأشخاص التي اختارت طوعا الخضوع لهذه الضريبة، و في هذه الحالة يجب إرفاق طلب الاختيار بالتصريح المنصوص عليه في المادة 151 من قانون الضرائب المباشرة، ويعتبر الاختيار لا رجعة فيه طول مدة حياة المشروع، والشركات المنجزة للعمليات والمنتوجات المذكورة في المادة 42 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة.

[1] ناصر مراد، **الاصلاحات الضريبية في الجزائر**، مجلة الباحث، عدد2 ، ورقلة، 2003 ، ص26.

ثانيا :معدل فرض الضريبة وأساسها

يحدد معدل فرض الضريبة كالتالي:[1]

- 19%بالنسبة لأنشطة إنتاج السلع؛

-23%بالنسبة لأنشطة البناء والأشغال العمومية والري وكذا الأنشطة السياحية والحمامات باستثناء وكالات الأسفار.

-26بالنسبة للأنشطة الأخرى.

ثالثا :حساب الضريبة على أرباح الشركات

في شركات التأمين ومثل بقية الشركات في الجزائر لا يأخذ بعين الاعتبار الربح المحاسبي فقط وانما يتم تعديل وتصحيح هذا الربح وفقا للقواعد الجبائية السارية المفعول . وذلك لكون مصلحة الضرائب ترفض بعض الأعباء التي أدرجت في الربح المحاسبي . فالربح الخاضع(الجبائي)يتضمن نتيجة النشاطات العادية بإضافة الأعباء غير القابلة للخصم(الاستردادات)مطروح منها الإيرادات غير الخاضعة(التخفيضات.)

ويتمثل الأساس الخاضع للضريبة على أرباح الشركات في الربح الصافي الناتج عن الفرق بين الإيرادات المحققة من طرف المؤسسة والأعباء الناتجة عن ممارسة النشاط العادي .ويمكن صياغة علاقة تحديد الربح الجبائي كما يلي:

الربح الخاضع(الجبائي) =النتيجة المحاسبية الصافية +الاستردادات –التخفيضا ت

رابعا :آلية تسديد الضريبة على أرباح الشركات

تدفع الضريبة على أرباح الشركات لدى قابض الضرائب الذي يوجد في المقر الرئيسي للمؤسسة. ويتم تسديدها بصفة تلقائية .دون إشعار مسبق من إدارة الض ا رئب و أخر اجل للتسديد هو30/04/ن+1. ويتم تسديدها وفق نظام التسبيقات ومبلغ كل تسبيق هو 30 %من ضريبة ربح السنة السابقة وعندما تكون الدورة السابقة لم يتم اقفالها بعد يستعمل ربح

[1]عبد الرحمان عطية، **المحاسبة المعمقة وفق النظام المحاسبي المالي**، ط1 ، دار جيطلي للنشر والتوزيع، برج بوعرريج، الجزائر، 2011 ، ص 137.

الدورة الأخيرة الخاضعة (ن2 –) وفي حالة بدأت نشاطها في السنة تحسب الأقساط بافتراض أن 5% من رأس المال هو الربح ثم تحسب تسبيقاتها عاديا.

ان عملية التسديد تتم على شكل ثلاث تسبيقات تدفعها الشركة بالإضافة الى رصيد التصفية في وثيقة ج 50 وتدفع حسب الجدول التالي:

الجدول رقم (02): دفع عملية التسديد بالإضافة الى رصيد التصفية في وثيقة **G50** التي تدفعها الشركة

الأقساط	تاريخ التسديد	المبلغ
التسبيق الأول	من 20 فيفري الى 20 مارس	(ربح السنة –2) *(معدل الضريبة) *30%
التسبيق الثاني	من 20 ماي الى 20 جوان	(ربح السنة ن –1)* (معدل الضريبة)*30%
التسبيق الثالث	من 20 اكتوبر الى 20 نوفمبر	(ربح السنة ن–1)* (معدل الضريبة)*30%
رصيد التسوية	قبل 30 افريل من السنة الموالية	(ربح السنة ن)* (معدل الضريبة)– مجموع التسبيقات

المصدر من اعداد الطالب بالاعتماد على قانون الضرائب والرسوم المماثلة

III- هيكلة النظام المحاسبي في شركات التأمين

III-1- الهيكل التنظيمي لشركات التأمين

يعتمد نجاح وفعالية النظام المحاسبي في تحقيق أهدافه المرجوة على سلامة الهيكل التنظيمي وتعاون الأفراد ومدى رغبتهم في تحقيق وبلوغ الأهداف .كما أن طبيعة الأعمال التي تقوم بها شركات التأمين تنعكس على هيكلها التنظيمي، ولها خصوصية معينة على تنظيم وإجراء العمليات المحاسبية.

لذلك لابد من التعرف على هذه الأعمال قبل الخوض في الهيكل التنظيمي لشركات التأمين.

أولا :العمليات التقنية التي تقوم بها شركة التأمين

إن الأنشطة الأساسية التي تباشرها شركات التأمين بصفة عامة تتلخص في الآتي:[1]

-تلقي عمليات التأمين وإبرام عقودها عن طريق الاتصال المباشر الذي يتم بين الشركة والعملاء، أو عن طريق وكلاء الشركة وسماسرة التأمين كما يتم كذلك تلقي العمليات عن طريق شركات التأمين الأخرى في إطار عمليات إعادة التأمين؛

-تحصيل أقساط التأمين وفقا للعقود المبرمة عن طريق المصادر المختلفة واستثمار هذه الأقساط في أوجه الاستثمار المختلفة في إطار الحدود المصرح بها طبقا للقوانين المنظمة لهذه الشركات؛

-احتساب المخصصات المتعلقة بعمليات التأمين المختلفة والتي يجب الاحتفاظ بها لمقابلة المخاطر المؤمن ضدها .وكذلك احتساب الأقساط الواجبة الأداء مقابل عمليات التأمين المختلفة؛

-تقدير التعويضات الواجبة الأداء عن المخاطر التي تعرض لها المؤمن لهم وسداد هذه التعويضات .

ثانيا :أقسام شركة التأمين.

وحتى يمكن لشركات التأمين مزاولة المهام اللازمة لأداء الأنشطة السابقة ونظرا لتفاوت طبيعة كل نوع من أنواع التأمين المختلفة فإن الهيكل التنظيمي لشركات التأمين يمكن أن ينقسم إلى شقين [2]:

1-الأقسام الإدارية:

وتضم في داخلها الأقسام الرئيسية التالية:

-قسم القضايا؛

---

[1] خالد راغب الخطيب، **التأمين من الناحية المحاسبية والتدقيقية**، الطبعة الأولى، دار كنوز المعرفة العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن،2009 ، ص

[2] محمد جمال علي هلالي، عبد الرزاق شحادة، **مرجع سبق ذكره**، ص289 ،290.

-قسم الدعاية والإعلان؛

-الرقابة الداخلية والتفتيش؛

-قسم الإحصاء؛

-قسم الأرشيف؛

-قسم المحاسبة.

2-الأقسام التقنية:

وتضم عادة شعب أو أقسام مهمتها القيام بأعمال التأمين على الخطر معين تختص به شركة التأمين، قسم التأمين على الحرائق، قسم التأمين على الحياة، قسم التأمين على السيارات....الخ.

بالإضافة إلى الأقسام السابقة الذكر هناك أقسام أخرى داخل شركات التأمين ولا يمكن تصنيفها ضمن القسمين السابقين وهي:

- قسم الحساب التقني:

وهو القسم الذي يختص بحساب المخصصات الخاصة بعمليات التأمين على الحياة، كذلك إعداد موازين المراجعة وجداول الأقساط لكل نوع من أنواع التأمينات على الحياة المختلفة التي تمارسها شركة التأمين.

- قسم الاستثمارات:

مهمة هذا القسم وضع القواعد العامة بمجالات الاستثمارات لدى شركة التأمين، كما يقوم هذا القسم

بتنفيذ القرارات التي تتخذها إدارة الشركة بخصوص محفظة الاستثمارات وفق القوانين التي تحدد مجالات

الاستثمارات لشركات التأمين.

قسم الإنتاج:

هو القسم الذي يتولى شؤون الاتصال بالعملاء للحصول على طلبات التأمين تمهيدا لإصدار وثائق تأمين خاصة بهم.

- قسم الحسابات العامة:

فهو يتولى مهمة تسجيل عمليات الأقسام المختلفة لشركة التأمين في حساباتها ودفاترها، ومن ثم إعداد الحسابات الختامية.

III-2- مقومات النظام المحاسبي في شركات التأمين

يتكون النظام المحاسبي مثله مثل أي نظام من مجموعة أو نسق مترابط من الأجزاء أو العناصر والتي تشكل في مجموعها الأساس العلمي لهذا النظام وذلك بهدف تحقيق مجموعة من الأهداف والتي صمم أصلا من أجلها، ويمكن عرض مقومات النظام المحاسبي في شركات التأمين فيما يلي:

أولا :المجموعة المستندية

تتعدد المستندات المتداولة في شركات التأمين والتي تعد أداة الإثبات الرئيسية في السجلات أو اليوميات المساعدة والتي يخصص كل منها لتسجيل نوع معين من العمليات . ويوجد نوعان من المستندات:

1-النوع الأول :يعرف بالمستندات الداخلية التي تعد داخل الشركة ومن أمثلتها وثائق التأمين الصادرة، وكشوف المتحصلات الواردة من أقسام التحصيل المختلفة، وأذون صرف التعويضات، وإخطارات إعادة التأمين الوارد، وما إلى ذلك من المستندات الداخلية الأخرى.

2-النوع الثاني :فيعرف بالمستندات الخارجية وهي تلك التي يتم إعدادها خارج الشركة ومن أمثلتها كشوف حسابات البنوك، وإشعارات الخصم وبالإضافة للوثائق الواردة من شركات التأمين الأخرى عن عمليات إعادة التأمين[1]

ثانيا :المجموعة الدفترية

تعتبر شركات التأمين من المؤسسات المالية التي لها أنشطة متعددة تستدعي وجود سجلات محاسبية تتلاءم مع طبيعة عملها ومن هذه السجلات:

1-سجلات يحتفظ بها كل قسم من أقسام التأمين الإنتاجية وتشمل: [2]

-سجل إصدار وثائق التأمين؛

-سجل التجديدات لوثائق التأمين؛

-تعديل وإلغاء وثائق التأمين؛

-التعويضات.

وتتضمن هذه السجلات على حقول تنظيمية لغرض تدوين البيانات المطلوبة.

2-سجلات يحتفظ بها قسم الخزانة مثل سجل الصندوق.

3-سجلات يحتفظ بها قسم الحسابات وتشمل سجل اليومية العامة وسجل الأستاذ العام حيث تعتبر السجلات الأساسية لتجميع البيانات والمعلومات المحاسبية من أجل الوصول إلى نتيجة النشاط ومعرفة المركز المالي للشركة.

ثالثا :مدونة الحسابات.

مدونة الحسابات عبارة عن قائمة بأسماء الحسابات مبوبة ومرقمة وفقا لنظام معين يؤدي إلى توفير البيانات والمعلومات اللازمة للإدارة والجهات الخارجية، وتبويب الحسابات في شركات التأمين إلى الحسابات الرئيسية التالية:

---

[1]أحمد صلاح عطية، **محاسبة شركات التأمين**، الدار الجامعية، مصر،2003 ، ص20 .

[2]إيهاب نظمي صابر إبراهيم، **حسن توفيق محمود مصطفى، محاسبة المنشآت المالية (البنوك وشركات التأمين)**، الطبعة الأولى ، مكتبة المجمع العربي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن،2009 ، ص 427.

-الأصول؛

-الخصوم؛

-حقوق الملكية؛

-الإيرادات؛

-الأعباء (المصروفات)

يتم تقسيم الحسابات الرئيسية إلى حسابات فرعية لتسهيل إعداد الحسابات الختامية والمركز المالي ولتحقيق أهداف الرقابة وحماية الممتلكات والوفاء باحتياجات الإدارة من البيانات التفصيلية عن الحسابات المختلفة .وبعد تبويب الحسابات إلى رئيسية وفرعية، يتم ترقيمها بترقيم معين وذلك لتسهيل عمليات التسجيل والتجميع والتوجيه المحاسبي للحسابات.

رابعا :التقارير المالية

تعتبر التقارير المالية المحاسبية مخرجات النظام المحاسبي في شركات التأمين وتنقسم إلى:

1-تقارير دورية :وهذه التقارير تعد على فترات دورية قصيرة (سنة أو أقل) بهدف تحديد نتائج أعمال الفروع المختلفة بالشركة ونتيجة أعمال الشركة ككل ومركزها المالي . ومن أمثلتها الميزانية، حساب النتائج، جدول تدفقات الخزينة.

2-تقارير خاصة :وهذه التقارير تعد لأغراض خاصة مثل الرقابة والمتابعة وتقييم الأداء، ومن أمثلتها: تقارير الأقساط، تقارير المطالبات، تقارير رسوم الإشراف، تقارير المخصصات التقنية، تقارير عن الأنشطة الاستثمارية بالشركة.

المطلب الثالث: معايير التقرير المالي الدولي رقم 17 عقود التأمين

I- ماهية التأمين وعقود التأمين

I-1- ماهية التأمين:

يُعرف التأمين من جوانب محاسبية متعددة، حيث يُعتبر صندوقًا أو وعاء يُجمع فيه أقساط من الأفراد أو المنظمات الراغبة في الانضمام والتضامن، بهدف تخفيف الأضرار التي قد تلحق بأيٍ منهم نتيجة وقوع المخاطر المتفق عليها في العقد. يعتبر التأمين نظام تضامني يحمي من التكاليف المالية المتوقعة والتقديرية خلال فترة محددة في العقد، ويقوم بإدارة واستثمار الأموال المُجمعة وتنميتها، ويُستخدم في تسديد قيمة الأضرار عند وقوعها وفقًا لشروط الاتفاق بين الأطراف المتعاقدة. يتم تنظيم وإدارة هذا النشاط بواسطة الشركة المسؤولة التي يُقدم لها الدعم والتمويل من المركز المالي لتنظيمها وتوجيهها. يلاحظ من التعريف المذكور والتعاريف الأخرى التي تم الاطلاع عليها أنه لا يوجد تعريف محدد وشامل للتأمين نظرًا لاعتماده على المفاهيم المعنوية التي قد تختلف في الآراء المتعلقة به، ويترابط بتنوع وتعدد المخاطر التي يسعى لتقليل تأثيرها.

ولذلك عرف مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB هذه المخاطر ضمن المعيار الدولي IFRS17 بانها المخاطر التي تنتقل من مالك العقد الى شركة التأمين والتي ترتبط بالعقد تحديدا، علما هناك مجموعة من الخصائص التي يتصف التأمين بها وهي: [1]

- ✓ الطلب على التأمين يعتمد اساسا على المستوى الثقافي والمادي لأفراد المجتمع؛
- ✓ لا يمكن فصل المنتج التأميني عن شركة التأمين؛
- ✓ التأمين سلعة غير منظورة Intangable؛
- ✓ نجاح التأمين يعتمد اساسا على وجود افراد متميزين في المجتمع؛
- ✓ الخدمات التأمينية خدمات احتمالية قد يستفيد منها المؤمن له او لا؛
- ✓ هناك منافسة قوية وكبيرة ما بين شركات التأمين وجهات الادخار الاخرى؛

[1] زينب عباس حميدي، **دور المعيار الدولي (IFRS 17) في المحاسبة عن شركات التأمين دراسة تطبيقية في شركة التأمين الوطنية**، معهد الادارة الرصافة، مجلة الادارة والاقتصاد، الجامعة التقنية الوسطى، العدد 126، 2020، ص 231.

✓ الخدمة التأمينية خدمة مستقبلية وليست آنية تعتمد على عقد التأمين وفي ضوء شروط هذا العقد المتمثل بوثيقة التأمين.

I-2- خصوصيات عقد التأمين:

أ- **تعريف عقد التأمين :** ورد في المعيار IFRS4 – تعريف عقد التامين هو العقد الذي يقبل بموجبه الطرف الاول)المؤمن(شركة التأمين بخطر تأميني مهم للطرف الثاني حامل الوثيقة) المؤمن له (والذي يؤثر سلبا على :حامل الوثيقة والذي يدفع اقساط التأمين.

كما ورد تعريف لعقد التأمين في المعيار IFRS17 هو" العقد الذي يقبل بوجبه الطرف الاول مخاطر تأمين مهمة من الطرف الاخر (حامل الوثيقة) عن طريق الموافقة على تعويض حامل الوثيقة عن حدث مستقبلي غير مؤكد الحدوث ويؤثر سلبا على المؤمن له الطرف الثاني ومن الجدير بالذكر لاحظت الباحثة ان التعريف الوارد في المعيار IFRS17هو بنفس النص تقريبا لما ورد في المعيار IFRS4 ما عدا جملة (الموافقة على تعويض حامل الوثيقة(الى جانب اثباته)بوجود حدث مستقبلي غير مؤكد(هذا الامر ينطبق وبشكل ملائم مع مفهوم الخطر الذي يتصف بأنه غير مؤكد الحدوث(وهو غير وارد في تعريف العقد ضمن المعيار، فالخطر يمثل حالة غير مؤكد الحدوث تؤثر سلبا على تحقيق الاهداف و النتائج المرجوة والمتوقعة ضمن الواقع الحقيقي.[1]

ب-عناصر عقد لتأمين : يتضمن عقد التأمين مجموعة من العناصر هي :

1. الحدث المستقبلي غير مؤكد.
2. مخاطر التأمين المهمة.
3. الدفع العيني.
4. تغير مستوى الخطر التأميني.

[1] زينب عباس حميدي، **دور المعيار الدولي (IFRS 17) في المحاسبة عن شركات التأمين دراسة تطبيقية في شركة التأمين الوطنية، المرجع السابق**، 232.

5. التمييز بين مخاطر التأمين والمخاطر الاخرى.

تعتبر عقود التأمين فقط عقود تأمين في حالة نقل المخاطر الهامة المرتبطة بها، والتي يجب أن تكون مؤمنة. تؤدي هذه العقود إلى دفع منافع اقتصادية إضافية تحتوي على عناصر تجارية وتأثير واضح على اقتصاديات المعاملة. يجب ملاحظة أنه لا يهم ما إذا كانت الحدث المؤمن منه نادر الحدوث أو إذا كانت القيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة طارئة وتشكل نسبة صغيرة من القيمة الحالية المتوقعة للتدفقات التعاقدية المتبقية.

البعض من عقود التامين يتم دفع قيمة التعويض عينيا مثلا استبدال مادة مفقودة بشكل مباشر بدل من التعويض النقدي اصلاح اداة معينة بعد تعطلها بعقد صيانة.

هناك اختلاف بين مخاطر التأمين والتي تمثل مخاطر غير مالية تنتقل من حامل الوثيقة الى شركة، التأمين عن المخاطر المالية, ولذلك فالعقد الذي يعرض شركة التأمين الى مخاطر مالية دون وجود مخاطر تأمين لا يمكن اعتباره عقد تأمين.[1]

II- معيار الابلاغ المالي الدولي IFRS17 "عقود التأمين"

II- 1- اسباب صدور المعيار IFRS17

-أ- IFRS17 مؤقت يسمح بممارسات محاسبية مختلفة لعقود التأمين تعكس متطلبات التشريعات للمحاسبة الوطنية، هذه الاختلافات ادت الى صعوبة فهم ومقارنة نتائج شركات التأمين من قبل المستثمرين والمحللين الماليين.

-ب- وجود تحديات كبيرة في قياس العقود منها تعقد مخاطر التأمين, عدم تداول العقود في الاسواق, احتواء البعض، منها على مكونات استثمارية, فضلا عن طول اجالها.

-ج- تفتقر البيانات والمعلومات المحاسبية والمالية لشركات التامين المطبقة للمعيار 4 للتحديث الدوري ووفقا لقيمة التزامات عقد التأمين او للمخاطر التي تعكس اثر التغيرات في البيئة الاقتصادية مثل تغيرات معدلات الفائدة.

[1] زينب عباس حميدي، **دور المعيار الدولي (IFRS 17) في المحاسبة عن شركات التأمين دراسة تطبيقية في شركة التأمين الوطنية، المرجع السابق**، 233.

د- سمح المعيار 4 لشركات التامين اتباع ممارسات وسياسات مختلفة مع عقود التأمين التي تصدرها حتى وان كانت عقود متشابهة

II- 2- اهداف المعيار IFRS17

يهدف المعيار 17 الى التوافق بين المعايير المحاسبية والمعايير التنظيمية لتوحيد المتطلبات لتوفير اساس موحد للمحاسبة عن جميع انواع العقود بما فيها عقود الاعادة وضمن طريقتين الالزامية اللبنات والاختيارية تخصيص الاقساط لأجل تعزيز الموثوقية والملائمة وتجنب المفاضلة سواء بالأحكام او من خلال القطاعات المالية الاخرى مثل البنوك وبما يعود بالنفع على المستثمرين والمحليين الماليين وشركات التأمين على حد سواء

وعند اجراء المقارنة ما بين اهداف المعيارين 4 / 17 , نلاحظ ان المعيار 17 هدفه الرئيس توحيد المعالجات لنشاط التأمين وبما يعزز الملائمة والموثوقية والقابلية للفهم والمقارنة للبيانات والمعلومات المحاسبية الواردة في التقارير المالية, بينما المعيار 4 هدفه الرئيس تقديم معالجات محاسبية تعمل على تحسين المحاسبة عن عقود التأمين, مع ضمان تنظيم الافصاح الكافي حول تحديد وتفسير الارقام الواردة في التقارير المالية لمساعدة المستفيدين على تقدير قيمة وتوقيت التدفقات النقدية ودرجة عدم التأكد المحيطة بهم.

II- 3- نطاق المعيار IFRS17

في الفقرة 3 للمعيار 17 حدد العقود التي يطبق عليها المعيار, بشرط استيفائها العناصر الجوهرية لتعريف العقد ويتضمن النطاق ما يلي:

أ- عقود التأمين المصدرة من الشركات

ورد تعريف العقد في الملحق A للمعيار 17 ضمن الفقرة الاولى بأنه "عقد يقبل بموجبه احد الطرفين (شركة التأمين) المصدر للعقد بتحمل مخاطر مهمة للمؤمن له حامل الوثيقة عن طريق الموافقة على تعويض الطرف الثاني عند وقوع الحدث المستقبلي غير المؤكد والمؤمن ضده والذي يؤثر سلبا على المؤمن له.

ب- عقود اعادة التأمين المصدرة او المحتفظ بها

ورد تعريف عقود الاعادة في ملحق المعيار A بانه " عقد صادر من احدى شركات التأمين يتم بموجبه تعويض شركة تأمين اخرى عن الخسائر الناجمة عن واحد او اكثر من العقود الصادرة عنها.

ج- عقود الاستثمار ذات ميزة المشاركة الاختبارية

ورد تعريف عقود الاستثمار ضمن الملحق A في المعيار 82 بانه " عقد يتم بموجبه منح حامله استلام مزايا اضافية لتكملة المنافع المضمونة له, حيث تقوم شركة التأمين المصدرة للعقد بتحديد مبالغها وتوقيتها واعتمادا على التحقق او عدم التحقق لعائدات الاستثمار الخاصة بالموجودات المحتفظ بها كمصدر للعقد, وكذلك الارباح والخسائر المرتبطة باصدار العقد على ان يكون اداء هذا النوع من العقود محدد.

يتم بموجبه توفير سلع او خدمات للمؤمن له)حامل الوثيقة(بدلا من الاموال النقدية كتسوية عن التزامات العقد بتعويضه عن خطر الحدث المؤمن منه, وذلك بعد تحقق جملة شروط :

1. السعر المحدد في العقد لا يعكس تقدير الشركة للمخاطر المتعلقة به.
2. يتم التعويض بخدمات وليس اموال نقدية.
3. مخاطر التأمين الملتزم بها من قبل شركة التأمين مخاطر ناتجة عن تكرار استخدام العميل للخدمة.
4. على الشركة اختيار خيار معين من الخدمة او الاتعاب غير قابل للرجوع عنه.

ومن خلال استعراض نطاق المعيار 17 لاحظت الباحثة ما يلي-:

1. ان المعيار 17 ركز بشكل اساسي على نشاط التأمين وليس على شركات التأمين فقط.
2. يمكن تطبيق المعيار 17 على جميع عقود التأمين التي يتضمنها نطاقة طوال مدة العقد.

3. تطبيق المعيار 17 يساعد المستثمرين والمحللين الماليين وجميع الاطراف على التعرف بشكل دقيق على تحديد اوجه التشابه والاختلاف بين شركات التأمين المصدرة للعقود ,وهذا عزز قابلية المعلومات المحاسبية للفهم والمقارنة على المستوى العالمي[1].

III- اثر تطبيق المعيار IFRS17 على الممارسات والسياسات المحاسبية لشركات التأمين

هناك مجموعة من الممارسات والسياسات المحاسبية لشركات التأمين والتي تبين فيها هذا الاثر وكما يلي:

1. التقديرات

الزم المعيار 82 استخدام تقديرات مبنية على افتراضات حالية متسقة مع المعلومات السوقية التي تعكس توقيت عدم التأكد ومبلغ التدفقات النقدية اللازمة للوفاء بالعقد التأميني.

2. الالتزامات التأمينية

ورد في المعيار 17 ضرورة تحديد الالتزام التأميني للعقد والمتمثل بوعد صريح او ضمني ما بين المؤمن والمؤمن له, على ان تتم المحاسبة عن هذا الالتزام باستخدام القيم الجارية بدلا من الكلف التاريخية وفقا للمعيار IFRS4 الملغي, كما واشترط المعيار 17 بوجوب تحديث هذه القيم بانتظام للمساهمة في توفير معلومات محاسبية مفيدة لمستخدمي في التقارير المالية لشركات التأمين.

3. القياس: [2]

أ- يتم قياس مخاطر التأمين المهمة ضمن مكونات قياس تعكس الالتزامات التي ستتحملها الشركة مقابل المخاطر، التأمينية الناشئة عن العقد.

---

[1] زينب عباس حميدي، **دور المعيار الدولي (IFRS 17) في المحاسبة عن شركات التأمين دراسة تطبيقية في شركة التأمين الوطنية، المرجع السابق**، 233.

[2] زينب عباس حميدي، **دور المعيار الدولي (IFRS 17) في المحاسبة عن شركات التأمين دراسة تطبيقية في شركة التأمين الوطنية، المرجع السابق**، 233.

ب- يتم تحديد وقياس التقديرات الخاصة بالالتزامات التأمينية وفقا لهامش الخدمة التعاقدية والذي يصور الارباح غير، المحققة خلال فترة التغطية.

ج- يتم قياس وادراج تكاليف الاستحواذ ضمن الالتزامات التأمينية للاعتراف بها كمصروف عند تحمله د يتم خصم التدفقات النقدية الناشئة عن التزامات العقود باستخدام معدلات خصم حالية تعكس خصائص هذه الالتزامات ولا يتم استخدام معدلات خصم تستند الى خصائص الموجودات المعززة لهذه الالتزامات.

هـ- يتم قياس الالتزامات وفقا للقيم الجارية السوقية مع التحديث الدوري المنتظم لها.

4. الاعتراف

أ- يتم الاعتراف الاولي لعقود التأمين وفق اطار محدد وموحد بالطريقة الالزامية اللبنات ويقوم على فكرة فرز وتجميع عقود التأمين عند الاعتراف الاولي لها وبناء على ارباحها او خسائرها المتوقعة ,واشترط هذا الاطار بمنع اجراء مقاصة ما بين ارباح وخسائر العقود عند الاعتراف.

ب- المجاميع المحددة وفق الاعتراف الاولي يتم استخدامها في اعداد وعرض البيانات والمعلومات لأغراض القياس والافصاح لعكس الارباح والخسائر على ان لا يتم الاعتراف الفوري بالخسائر ضمن كشف الدخل,

5. العرض والافصاح

أ- العرض:

المعيار 82 ادخل تغييرات جوهرية على نمط العرض التقليدي الذي يتبناه المعيار الدولي IAS1 سواء في قائمة المركز المالي او كشف الدخل الشامل وللجوانب الاتية: الايرادات، الموجودات، القيمة الزمنية للنقود.

ب- الافصاح:

- تسويات تفصيلية لمكونات التزامات عقد التأمين ضمن الافصاحات.
- المزيد من الافصاحات حول مخاطر عقود التأمين.

المبحث الثاني: الدراسات السابقة باللغة العربية واللغة الأجنبية

انطلاقا من اهمية البحث تعرض الباحثة الدراسات السابقة التي استطاعت الحصول عليها والمرتبطة بموضوع المعيار , IFRS17 للوقوف على ما توصلت اليه من نتائج والاستفادة منها في تكملة جوانب البحث العلمي لهذا الموضوع ,وبما يتحقق التواصل والتكامل بين الدراسات البحثية في هذا المجال.

المطلب الأول: الدراسات باللغة العربية

دراسة أيمن فقيه تحت عنوان: "تقييم الممارسات المحاسبية في المؤسسات البترولية الجزائرية" – دراسة حالة مؤسسة بارويد الجزائرية الخدمات الأبتر BASP خلال الفترة 2013-2018:

حيث كانت **إشكالية الدراسة:** ما هو واقع الممارسة المحاسبية في المؤسسة البترولية BASP في ظل تطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF)؟.

تهدف الدراسة النظام المحاسبي المالي وأثاره على المؤسسات البترولية الجزائرية بشكل عام ومعرفة واقع تطبيقية من خلال تقييم الممارسات المحاسبية في ظل تطبيق هذه الأخير، وذلك استجابة للتحولات الاقتصادية المتلاحقة والناتجة عن توسع الكبير للمعاملات الاقتصادية الدولية.

توصل الباحث من خلال دراسته إلى النتائج التالية: وجود بعض الصعوبات في تطبيق النظام المحاسبي المالي نظرا لارتفاع تكاليف تطبيقه، ووجود جوانب إيجابية لتطبيق النظام المحاسبي المالي خاصة في نوعية البيانات المالية ودقتها ،صعوبة التوافق في بعض ما جاء به النظام المحاسبي المالي في الجانب النظري مع الواقع المطبق في المؤسسات البترولية وخاصة في إعادة تقييم الأصول الثابتة، وعدم تطبيق كل جونب المتعلقة النظام المحاسبي المالي لغياب شروط توفرها كسوق مالي نشط.

دراسة حسيبة بوسعيد، تحت عنوان: "دراسة العلاقة بين القواعد المحاسبية في ظل

النظام المحاسبي المالي والقواعد الضريبية"، مذكرة أكاديمي ماستر جامعة قاصدي مرباح ورقلة سنة 2016- 2017.

حيث كانت **إشكالية الدراسة:** ما مدى تغير العلاقة بين القواعد المحاسبية في ظل النظام المحاسبي المالي والقواعد الضريبية في المؤسسة الاقتصادية ؟.

كما تهدف الدراسة إلى اقتراح حلول لتحسين العلاقة المحاسبية والضريبية، حيث خلصت الدراسة إلى: أنها طبقت نظام المحاسبة المالية، مما أدى إلى تطوير العلاقة بين القواعد المحاسبية والقواعد الضريبية، حيث فُرض الاستقلالية بينهما، وبالتالي وجود اختلافات كثيرة.

كما خلصت إلى وجود تباين في الثقافة المحاسبية للمؤسسات الاقتصادية تجاه الفروق المحاسبية الضريبية، تجسيد التوافق المحاسبي الضريبي على ارض الواقع لا يكون إلا بتبني هذه الفكرة من طرف صناع القرار السياسي مع فتح النقاش مع الخبراء في المجال المحاسبي والضريبي من اجل بناء حلول فعالة.

دراسة رشيد قريرة تحت عنوان: "تقييم الممارسات المحاسبية في قطاع التأمين في ظل النظام المحاسبي المالي SCF"دراسة لعينة من شركات التأمين الأضرار في الجزائر سنة 2014-2015.

حيث كانت **إشكالية الدراسة:** ما هو واقع الممارسات المحاسبية في قطاع التأمين شركة تأمين الأضرار في ظل النظام المحاسبي المالي ؟ وما هي أهم المشكلات والتحديات التي تواجه هذا القطاع في الجزائر؟

هدفت الدراسة إلى التعرف على طبيعة الممارسات المحاسبية في هذا القطاع، والتمكن من معرفة مدى صحة القياس والتسجيل والإفصاح في قطاع التأمين في ظل نظام المحاسبة المالية في البيئة الجزائرية، للكشف عن مساهمة المحاسبة المالية. نظام لتحسين نظام المعلومات المحاسبية في شركات التأمين، وإبراز التحديات والمشكلات التي تواجه شركات التأمين.

توصل الباحث من خلال دراسته إلى النتائج التالية: تلتزم شركات التأمين بقواعد القياس في ظل نظام المحاسبة المالية، أي أن هناك قياسًا محاسبيًا قائمًا على القواعد والمبادئ، وهناك فروق جوهرية في القياس المحاسبي الوطني والوطني شركات التأمين الخاصة، والقياس المحاسبي لشركات التأمين يميل إلى إعطاء الأفضلية للشركات الخاصة، وهناك فروق جوهرية في القياس بين المحاسبة حسب العامل التكويني، وكان من الممكن من خلال التحليل أحادي الاتجاه لجدول التباين تحديد عدم وجود فروق جوهرية في القياس المحاسبي بين شركات التأمين حسب عامل الخبرة المهنية، تلتزم شركات التأمين بقواعد التسجيل المحاسبي في ظل تطبيق نظام المحاسبة المالية، أي يوجد تسجيل قائم على أساس المحاسبة القواعد والأسس، وقد تبين أن شركات التأمين تلتزم بقواعد الإفصاح المحاسبي في ظل النظام المالي، أي أن هناك إفصاحًا قائمًا على قواعد وأصول المحاسبة هناك اختلافات جوهرية في الإفصاح المحاسبي بين شركات التأمين الخاصة والوطنية.

دراسة محمد حلو، داود سليمان عبد الخالق ياسين تحت عنوان: "الفروقات المهمة بين القواعد المحاسبية والقواعد الجبائية وإمكانية التقريب بينهما" مجلة العلوم الاقتصادية العراقي، العدد 24 ماي سنة 2009.

هذه الدراسة مقال سعى من خلاله الباحث إلى بيان الفروق الأساسية بين القواعد المحاسبية والقواعد الضريبية للهيئات المحلية والدولية المسؤولة عن إصدار المعايير والقواعد المحاسبية، وكذلك للجهات التي تصنف تلك المعايير والقواعد في المجال المحاسبة.

وخلصت نتائج الدراسة إلى أن سبب الفجوة بين القواعد المحاسبية والقواعد الضريبية يعود إلى حقيقة أن القواعد المحاسبية تهدف إلى خدمة المستثمر بالدرجة الأولى بينما القواعد الضريبية لها أهداف سياسية وضرورة تفعيلها المحاسبة وممارساتها التطبيقية والتشريعات ذات الصلة، من المهم إجراء تعديلات ضريبية مهمة لتحديد الدخل الضريبي، والعمل على الهدف من المحاسبة هو توفير المعلومات لجميع المستفيدين.

المطلب الثاني: الدراسات باللغة الأجنبية

Giovanna gavana et, evolving connections :"étude précédente between tax and financial reporting in Italy, accountin in Europe, accounting in Europe, vol 10, no,1, 2013.

عنوان الدراسة: الاتصالات المتطورة بين إعداد التقارير المالية وإعداد التقارير الضريبية في ايطاليا

تركز الدراسة على تحليل تطور العلاقة بين القواعد المحاسبية والقواعد الضريبية في إيطاليا بعد التطبيق الإلزامي للمعايير الدولية ، حيث خلصت الدراسة إلى أنه بتطبيق المعايير الدولية د المعلومات المالية ، تم فصل القواعد المحاسبية عن القواعد الضريبية، مما يجعل إيطاليا قريبة من البلدان الأنجلو ساكسونية خلافًا لمبادئ المحاسبة الإيطالية المقبولة عمومًا (GAAP) تبدو وثيقة الصلة ، كما هو الحال بالنسبة للتغييرات التي أجراها المشرع الضريبي على القواعد الضريبية لتقريبها من المعايير (IFRS)، وإنه مرتبط بقانون المالية لعام 2008، لكن هذه التغييرات لم تكن جوهرية، وبالتالي، لم يتم تحقيق التقارب بين التقارير المالية والقواعد الضريبية.

Mignolet, 2017, A study on the expected impact of IFRS17 on the transparency of Financial statements of insurance companies"

-عنوان الدراسة: " دراسة الاثر المتوقع لمعيار الابلاغ المالي IFRS17 على شفافية التقارير المالية لشركات التأمين"

-هدف الدراسة بيان الاثر المتوقع لتطبيق معيار عقود التأمين IFRS17 على شفافية التقارير المالية واعتمد الباحث لتحقيق هذا الهدف على اجراء المقابلات الشخصية مع مسؤولين مهنيين في مجموعة من شركات التأمين, فضلا عن اعضاء مجلس. IASB

في المحاسبة عن شركات التأمين- دراسة تطبيقية في شركة التأمين الوطنية IFRS دور المعيار الدولي 17.

-**أهم الاستنتاجات:** يمكن تحسين امكانية المقارنة للبيانات المالية للشركات عند تطبيق المعيار 17.

-**أهم التوصيات:** ضرورة تبني الشركات التأمينية المعيار 82 وبما يسهم في توليد بيانات ومعلومات يتم الاعتماد عليها عند اصدار القرارات.

المطلب الثالث: مقارنة الدراسة الحالية بالدراسة السابقة

إن دراستنا الحالية و المعنونة بـ" اثر اختلاف قواعد المحاسبية والجبائية على الممارسات المحاسبية في شركات التأمين –شركة SAA أنموذجا" هدفت إلى التعرف على ماهية المحاسبة والجبائية والأهداف التي تسعى كل منهما ثم التعرف على كل حالات الاختلاف والتوافق بين القواعد المحاسبة والجبائية، والتوصل إلى نتائج عملية وعلمية من شأنها الوصول للأثر بين القواعد المحاسبة والقواعد الجبائية على الممارسات المحاسبية إذ أن كل ما سبق دراسة إختلفو في مزاياهم و أهدافهم فمثلا دراسة رشيد قريرة هدفت إلى التعرف على طبيعة الممارسات المحاسبية في هذا القطاع، والتمكن من معرفة مدى صحة القياس والتسجيل والإفصاح في قطاع التأمين في ظل نظام المحاسبة المالية في البيئة الجزائرية، للكشف عن مساهمة المحاسبة المالية. نظام لتحسين نظام المعلومات المحاسبية في شركات التأمين، وإبراز التحديات والمشكلات التي تواجه شركات التأمين و كذا الآخرين.

اهتمت دراستنا اليوم ب العلاقة بين المحاسبة والجباية، وذلك من خلال معرفة كل من طبيعة وحدود العلاقة بين المحاسبة والجباية، واثر الاختلاف بينهما على مستوى الممارسات المحاسبية في شركة التأمين بالإضافة إلى حالات الارتباط والانفصال، مع إمكانية تحسين العلاقة بينهم إذ اختلفت أهمية الدراسات الاخرى عنا و كمثال نذكر دراسة محمد حلو فقد اهتمت بيان الفروق الأساسية بين القواعد المحاسبية والقواعد الضريبية للهيئات المحلية والدولية المسؤولة عن إصدار المعايير والقواعد المحاسبية.

نرى هنالك العديد من الختلافات و النتائج بين الدراسات المدروسة سابقا و دراستنا الحالية،

إذ أن دراستنا إستعملت العديد من المراجع المغايرة للأخرى و أيضا إهتمت بالذكر الشديد بالمعيار IRFS17 عدى الآخرين كل ذي إهتمامه.

خلاصة الفصل

تهدف الممارسات المحاسبية إلى ضمان أن يتم تسجيل جميع العمليات المالية بطريقة دقيقة وموثوقة، وتوثيقها بشكل صحيح وواضح لضمان الالتزام بالمعايير المحاسبية والضريبية المحلية والدولية. وتشمل هذه الممارسات تصنيف الحسابات وإعداد الميزانيات والتقارير المالية والمراجعة الداخلية والخارجية وإعداد الإقرارات الضريبية والتحليل المالي وإدارة النقد والحسابات المصرفية والأنظمة الإدارية الأخر، يهدف استخدام الممارسات المحاسبية الصحيحة إلى تعزيز الشفافية والمصداقية في العمليات المالية وتحقيق النمو والاستدامة المالية للمؤسسات والشركات

الفصل الثاني

دراسة ميدانية

تمهيد:

- المبحث الأول: تقديم المؤسسة المدروسة (شركة التأمينات Saa ولاية ورقلة)
- المبحث الثاني : الإجراءات المنهجية للدراسة
- المبحث الثالث : عرض نتائج الدراسة ومناقشتها

خلاصة الفصل

تمهيد:

تعتبر إدارة المعرفة جزءًا من الجهود التي يبذلها المديرون لتنظيم رأس مال المنظمة من الموارد المعلوماتية، وتسهم في إنجاز المهام في الوقت المحدد وتعزيز جودة الخدمات المقدمة. وقد تتبنى المؤسسة برامج تطويرية في إدارة المعرفة بهدف اكتساب مهارات جديدة وتحسين أدائها، وذلك لتحقيق أهداف الدراسة التي تهدف إلى تعريف إدارة المعرفة وتحسين أداء موظفي شركة التأمين الوطنية.

تطرقنا في هذا الفصل إلى دراسة و تحليل إجابات أفراد عينة الدراسة ، بداية قمنا بعمل بطاقة فنية عن المؤسسة المدروسة –شركة saa ولاية ورقلة– ثم قمنا باستعراض الإجراءات المنهجية للدراسة في الدراسة الميدانية وفي الأخير قمنا بعرض البيانات والتي جمعت من إجابات عينة الدراسة وتحليلها ومن تم تفسيرها.

المبحث الأول: تقديم المؤسسة المدروسة (شركة التأمينات Saa ولاية ورقلة)

في هذا المبحث سوف نقوم بالتعريف بالمؤسسة محل الدراسة وتطرق الي أساليب المستعملة في الدراسة وأدوات تحليل المستخدمة.

المطلب الأول : لمحة تاريخية عن المديرية العامة SAA

وهي شركة مختلطة جزائرية مصرية (61 اسهم جزائرية 93 اسهم مصرية) تأسست الشركة بموجب قرار 12 ديسمبر1963 أصبحت شركة وطنية بتاريخ 27 ماي 1966، وذلك بصدور قانون 127/66 الخاص باحتكار الدولة لعملية التامين والقانون 129/66 المتعلق بتأميم الشركة الجزائرية للتامين لتصبح جزائرية 100%. بتاريخ 21 ماي 1975.

بداية من 21 فيفري 1987 وفي إطار الإصلاحات الاقتصادية ومرور المؤسسات الى نظام التمويل الذاتي " L Autonomie" أصبحت الشركة الوطنية للتامين شركة ذات أسهم spa " برأس مال يقدر ب 80 مليون دج ، تمارس جميع أنشطة التامين وتخضع للمناقشة مع بقية الشركات العامة في الجزائر ، وتطور رأس مال الاجتماعي للشركة مع مرور السنوات حتى بلغ سنة 2006 مبلغ 4.5 مليار دج.

بالنسبة للمديرية الجهوية بورقلة أنشأت في السبعينات كالمندوبية تابعة لوحدة الاغواط وفي سنة 1990 استقلت وحدة ورقلة عن وحدة الاغواط وكانت تضم 13 وكالة موزعة على أربعة ولايات ورقلة ، غرداية ، تمنراست ، الوادي .

وفي منتصف سنة 2004 تم ضم وحدة الاغواط وبعض الوكالات التابعة لوحدة بسكرة الى وحدة ورقلة وأصبحت تسمى المديرية الجهوية بورقلة بدل من وحدة ورقلة والتي أصبحت تضم 24 وكالة.

المطلب الثاني : تقديم المديرية الجهوية –saa ورقلة

مقرها كائن بساحة اول ماي بدائرة ورقلة والتي ترجع بنيتها الهيكلية الأولى الى فترة الثمانينات حيث كانت عبارة عن مندوبة تابعة الوحدة الأغواط التي تتعامل مع المركز مباشرة، يبلغ عدد عمالها 57 عامل في سنة 2017 وهي متابعة الإدارة الشركة الام saa حيث تتولى التنسيق المباشر لنشاط الوكالات التجارية التابعة لشركة.

- **اهداف المؤسسة**

1. تحسين المستوى الوظيفي للعمال من خلال التدريب المستمر ؛
2. المحافظة على مكانتها في السوق من خلال تطوير المستوى ؛
3. طرح منتجات جديدة للتامين ومتطلبات الزبائن للمحافظة على مكانتها في السوق ؛
4. تقديم احسن خدمة في مجال التأمينات ؛
5. انشاء فرع للصيانة ؛
6. الرفع من رقم الاعمال وذلك من خلال البحث عن الفرص خاصة بالاخطار المختلفة

➢ **الهيكل التنظيمي للمؤسسة : الشكل رقم (01) و يمثل الهيكل التنظيمي للمؤسسة**

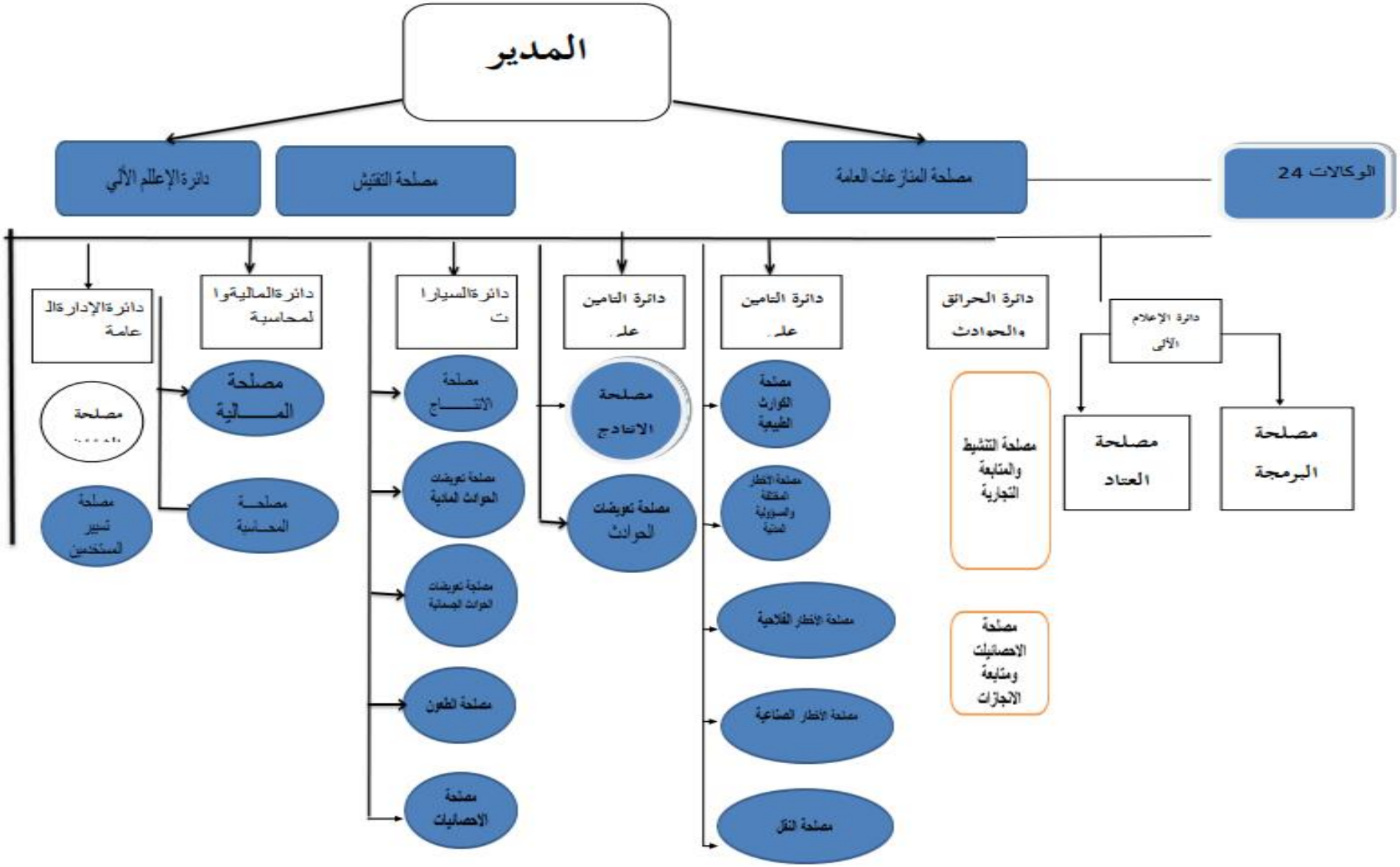

المبحث الثاني : الإجراءات المنهجية للدراسة

لمعرفة أثر اختلاف قواعد المحاسبية والجبائية على الممارسات المحاسبية في شركات التأمين (شركة SAA نموذج ولاية ورقلة)، محل الدراسة في ظل التغيرات والتطورات التي شهدها القطاع المؤسساتي في الآونة الأخيرة، وهذا لمواكبة الإصلاحات الاقتصادية، وتماشيا مع الإطار النظري والمفاهيمي لمتغيرات الدراسة (قواعد المحاسبية والجبائية، الممارسات المحاسبية في شركات التأمين)، تم استخدام استبيان لمعرفة وجهة نظر الموظفين وإجاباتهم حول فقراته، واستخدام الأدوات الإحصائية المناسبة لتحليل ودراسة خصائص العينة المدروسة، حيث تم التطرق في هذا المبحث إلى النقاط التالية:

- تحديد مجتمع و عينة الدراسة
- أدوات جمع وتحليل البيانات والمعلومات ومعاملات ثباتها

المطلب الأول: طريقة وأدوات الدراسة

أولا : مجتمع وعينة الدراسة

يعتبر مجتمع الدراسة محدود لأن الدراسة تهدف إلى معرفة أثر اختلاف قواعد المحاسبية والجبائية على الممارسات المحاسبية في شركات التأمين، في شركة SAA نموذج ولاية ورقلة تقرت غرداية، ويرجع اختيار العينة على أساس أنها تحقق أغراض الدراسة، تم توزيع 45 استبيان على عينة اختيارية من العاملين بالمؤسسة محل الدراسة وقد استرجعت منها 35 وهو ما يمثل حجم العينة المدروسة.

الجدول رقم (3) : مجتمع وعينة الدراسة والإستبانات المسترجعة وغير المسترجعة

عدد الاستبانات	الموزعة	المفقودة	المسترجعة
المجموع	45	10	35
النسبة المئوية	%100	%22.2	%77.8

المصدر : من إعداد الطالبين

من الجدول أعلاه نلاحظ أنه تم توزيع (45) استبانة، حيث تم استرجاع 35 استبانة أي بنسبة 77.8% من إجمالي عينة الدراسة وهي نسبة جيدة، ولم يتم استرجاع 10 استبانات ما يعكس نسبة 22.2% من إجمالي العينة لم نسترجعها.0

ثالثا : بيانات الدراسة وطرق جمعها

تتمثل أساسا في الاستبانة كما أنها تعتبر الوسيلة العملية التي تسهل على الباحث الاتصال بعدد كبير من المبحوثين في مدة وجيزة وبأقل تكلفة، والتي تعرف على أنها: صحيفة أو كشف، يتضمن عددا من الأسئلة تتصل باستطلاع الرأي أو بخصائص أية ظاهرة متعلقة بنشاط اقتصادي أو اجتماعي أو فني أو ثقافي، وقد صممنا نموذج الاستبانة للدراسة أثر اختلاف قواعد المحاسبية والجبائية على الممارسات المحاسبية في شركات التأمين، حيث تتكون من قسمين :

1) **القسم الأول** : يتضمن البيانات الشخصية والوظيفية للمبحوثين (الجنس، العمر، المستوى العلمي، التصنيف الوظيفي، الخبرة المهنية)

2) **القسم الثاني** : يشمل أربعة محاور، حيث يمكن توضيحهما كما يلي :

- **المحور الأول التقديرات والإلتزامات التأمينية لشركات التأمين وفق المعايير المحاسبية الدولية بالمؤسسة محل الدراسة:** يشتمل على 07 عبارات.
- **المحور الثاني القياس والإعتراف والعرض والإفصاح في شركات التأمين وفق المعايير المحاسبية الدولية بالمؤسسة محل الدراسة:** حيث يشتمل على 08 عبارات.
- **المحور الثالث مخرجات القوانين الجبائية حول شركات التأمين بالمؤسسة محل الدراسة:** يشمل أيضا على 07 عبارات.
- **المحور الثالث علاقة السياسات المحاسبية والقواعد الجبائية على الممارسات المحاسبية في شركات التأمين بالمؤسسة محل الدراسة:** يشمل أيضا على 10 عبارات.

وقد قابل عبارات القسم الثاني الذي يتضمن محورين مجموعة من الدرجات مرتبة وفقا لمقياس ليكارت الثلاثي، والجدول التالي يوضح ذلك :

الجدول رقم (4) : توزيع درجات عبارات محاور الاستبانة وفقا لمقياس ليكارت الثلاثي

غير موافق	محايد	موافق
1	2	3

المصدر : من إعداد الطالبين

المطلب الثاني : اختبار أداة الدراسة (الاستبانة)

أولا: صدق الاستبانة

- **الصدق الظاهري للاستبانة :**

قمنا بعرض الاستبانة في صورتها الأولية على مجموعة من الأساتذة من ذوي الخبرة والمعرفة في موضوع دراستنا، وبعد إعطائنا ملاحظات حول وضوح العبارات ومدى انتمائها لمحورها، ومدى قياسها لما وضعت لأجله، وهل هي شاملة لكل العناصر الواجب دخولها في التحليل قمنا بالتعديلات الضرورية وتفيدنا بالملاحظات التي رأي المحكمين أنها ضرورية لتحسين جودة العبارات وجعلها أكثر دلالة ووضوحها للمبحوثين، وقدمنا في الأخير الاستبانة في صورتها النهائية وفقا لما هو موضح في الملحق رقم (01).

- **الثبات الداخلي معامل ألفا كرونباخ**

يقصد بثبات الاستبانة إمكانية الحصول على نفس النتائج لو أعيد تطبيق نفس الاستمارة على عينة أخرى من نفس المجتمع، و للتحقق من ثبات الاستبانة تم احتساب الثبات الداخلي باستعمال طريقة معامل ألفا كرونباخ.

يستخدم معامل ألفا كرونباخ لقياس ثبات الاستبانة من ناحية الاتساق الداخلي لعبارات الاستبانة، حيث تتمتع بالثبات إذا كانت تقيس سمة محددة قياسا يتصف بالصدق والاتساق، فبغرض التحقق من ثبات الاستبانة تم حساب معامل ألفا كرونباخ لقياس ثبات محاور الدراسة، حيث كانت النتائج موضحة كما في الجدول التالي:

الجدول رقم (5) :معامل ألفا كرونباخ لقياس ثبات محاور أداة الدراسة

المحور	ألفا كرونباخ	نسبة الثبات
الأول : التقديرات والإلتزامات التأمينية لشركات التأمين وفق المعايير المحاسبية الدولية	0.708	%70.8
الثاني: القياس والإعتراف والعرض والإفصاح في شركات التأمين وفق المعايير المحاسبية الدولية	0.711	%71.1
الثالث: مخرجات القوانين الجبائية حول شركات التأمين	0.683	%68.3
الرابع: علاقة السياسات المحاسبية والقواعد الجبائية على الممارسات المحاسبية في شركات التأمين	0.710	%71
معامل الثبات الكلي	0.824	%82.4

المصدر : من إعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات برنامج spss الإحصائي.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن:

- معامل Cronbach Alphas بالنسبة للمحور الأول (التقديرات والإلتزامات التأمينية لشركات التأمين وفق المعايير المحاسبية الدولية) تجاوز 70%حيث بلغ 70.8% بمعنى أن معدل ثبات المحور الأول يتمتع بدرجة ثبات جيدة.
- معامل Cronbach Alphas بالنسبة للمحور الثاني (القياس والإعتراف والعرض والإفصاح في شركات التأمين وفق المعايير المحاسبية الدولية) تجاوز 70% حيث بلغ 71.1% بمعنى أن معدل ثبات المحور الثاني يتمتع بدرجة ثبات جيدة.
- معامل Cronbach Alphas بالنسبة للمحور الثالث (مخرجات القوانين الجبائية حول شركات التأمين) تجاوز 60% حيث بلغ 68.3% بمعنى أن معدل ثبات المحور الثالث يتمتع بدرجة ثبات جيدة.
- معامل Cronbach Alphas بالنسبة للمحور الرابع (علاقة السياسات المحاسبية والقواعد الجبائية على الممارسات المحاسبية في شركات التأمين) تجاوز 70% حيث بلغ

71% بمعنى أن معدل ثبات المحور الرابع يتمتع بدرجة ثبات جيدة.

أما معامل الثبات الكلي لمحاور الاستبيان بلغ 0.824 وهذا ما يمكننا من استخدام الاستبانة بكل طمأنينة.

المطلب الثالث : أساليب المعالجة الإحصائية لبيانات الدراسة

للقيام بالتحليل الإحصائي لبيانات الاستبيان تم الاستعانة بأدوات التحليل الإحصائي التي تناسب هذه الدراسة ويتم الحصول على نتائجها مباشرة بعد تفريغ بيانات الاستبيان في برمجية spss (الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية) حيث قمنا باستخدام نوعين من الأساليب الإحصائية

أولا: أساليب الإحصاء الوصفي: استخدمنا منها ما يلي:

- **المدى** بالرغم من سهولة وبساطة حساب المدى إلا أنه من مقاييس التشتت غير الدقيقة كونه يعتمد على القيم المتطرفة فقط ويهمل بقية القيم بينهما، وهو يمثل الفرق بين أكبر قيمة وأصغر قيمة بين البيانات المعنية ولأننا اعتمدنا على سلم Likert الثلاثي فقد بلغ المدى قيمة ثابتة تساوي 1.6، ويساعدنا للحكم على دلالة المتوسط الحسابي عن طريق معرفة المجال أو الفئة التي ينتمي إليها.

ولمعرفة وتحديد المتوسط الحسابي للعينة والذي يعتبر أحد المؤشرات الإحصائية، يجب أولا وضع الحدود العليا والدنيا لمقياس Likert الخماسي، وهذا بحساب المدى بين أكبر قيمة وأصغر قيمة في القياس:

الأعلى الحد – الأدنى الحد/عدد الفئات = الأهمية النسبية أي 3-1/3=0.6

وعليه تتحدد فئات مقياس Likert الخماسي كما هو موضح في الجدول الموالي :

الجدول رقم (06): فئات مقياس Likert الخماسي ودلالاتها

رقم الفئة	المجال	الدرجات	الوزن	مستوى الموافقة
الأولى	[1- 1.66]	غير موافق	01	مستوى ضعيف
الثانية	[1.67 - 2.33]	محايد	02	مستوى متوسط
الثالثة	[2.34- 3]	موافق	03	مستوى مرتفع

المصدر : من إعداد الطالبين بالاعتماد على مقياس Likert الثلاثي.

- **التوزيع التكراري:**

من خلال هذا الأسلوب يمكن التعرف على تكرارات الإجابات والنسب المئوية وأيضا الحصول على مختلف الأشكال البيانية (الدوائر النسبية، الأعمدة البيانية الخ) التي تساعدنا على معرفة خصائص العينة المدروسة؛

- **الوسط الحسابي:**

مجموعة من القيم وهو القيمة التي لو أعطيت لكل مفردة من مفردات المجموعة لكان مجموع القيم الجديدة مساويا لمجموع القيم الأصلية ويرمز له بالرمز X، وستخدم الوسط الحسابي في حالة البيانات الرقمية فقط

- **الانحراف المعياري:**

هو مجموعة من البيانات هو الجذر التربيعي الموجب للتباين، وبذلك فإن وحدات الانحراف المعياري هي نفس وحدات البيانات الأصلية ويرمز له بالرمز S، وغالبا يفضل استخدام الانحراف المعياري لأن مقياس التشتت المطلق يجب أن يكون له نفس وحدات القراءات الأصلية وهر متحقق في حالة الانحراف المعياري ويستعمل من أجل معرفة مدى تشتت الإجابات لدى أفراد العينة عن وسطها

- **معامل الاختلاف:**

لتحديد مدى الانسجام بين إجابات المبحوثين، وهو نسبة مئوية

ثانيا: أساليب الإحصاء الاستدلالي:

- **اختبار (a) ألفا كرونباخ " Cronbach's Alpha"**

لقياس الاعتمادية أي من أجل معرفة صدق وثبات البيانات

- **الانحدار البسيط:**

هو دراسة التوزيع المشترك المتغيرين أحدهما متغير يقاس دون خطأ ويسمى متغير مستقل Independent variable ويرمز له بالرمز x والآخر يأخذ فيما تعتمد على قيمة المتغير التابع Dependent variable ويرمز له بالرمز y، والهدف من دراسة الانحدار البسيط هو بيت معه من العلاقة بين المتغيرين المستقل والتابع والتي تساعد في تفسير التغير الذي قد يطرأ على المتغير التابع (y) تبعا لتغير في قيم المتغير المستقل (x) .

- **اختبار T للعينة الواحد:**

لفحص متوسط متغير ما أصغر أو يساوي أو أكبر من قيمة ثابتة، وتساوي في مقياس ليكرت "likert" لهذه الدراسة ثلاثة لأنها تتوسط درجات الإجابة.

المبحث الثالث : عرض نتائج الدراسة ومناقشتها

يتضمن هذا المبحث عرض وتحليل نتائج الدراسة انطلاقا من البيانات التعريفية لعينة الدراسة، ثم نتائج محاور الدراسة

المطلب الأول : تحليل خصائص عينة الدراسة

ولتعرف على الخصائص الديموغرافية لمفردات عينة الدراسة، تم التناول في الجزء الأول من الاستبيان بعض البيانات الشخصية الخاصة بعينة الدراسة المتمثلة في الجنس، العمر، المستوى العلمي، الوظيفة، الخبرة المهنية.

أولا : توزيع أفراد العينة حسب الجنس

الجدول رقم (07): توزيع أفراد العينة حسب متغير الجنس

المتغير	فئات المتغير	التكرار	النسبة المئوية
الجنس	ذكر	17	%48.6
	أنثى	18	%51.4
المجموع		35	%100

الشكل رقم (02): توزيع أفراد العينة حسب الجنس

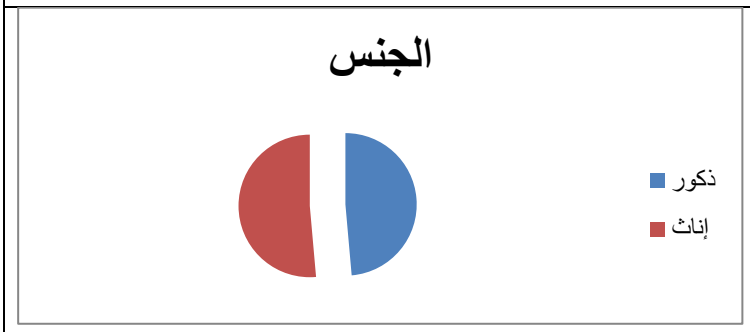

المصدر : من إعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات برنامج spss و excel

من الجدول والرسم البياني يتضح أن أغلب أفراد العينة هم إناث وعددهم 18 بنسبة 51.4%، في حين بلغ عدد الذكور 17 بنسبة 48.6% من مجموع أفراد العينة.

ثانيا : توزيع أفراد العينة حسب العمر

الجدول رقم (08): توزيع أفراد العينة حسب متغير العمر

المتغير	فئات المتغير	التكرار	النسبة المئوية
العمر	أقل من 25 سنة	06	%17.1
	من 25 سنة إلى 35سنة	15	%42.8
	من 35 سنة إلى 45سنة	10	%28.6
	أكثر من 45 سنة	04	%11.4
المجموع		35	%100

الشكل رقم (03): توزيع أفراد العينة حسب العمر

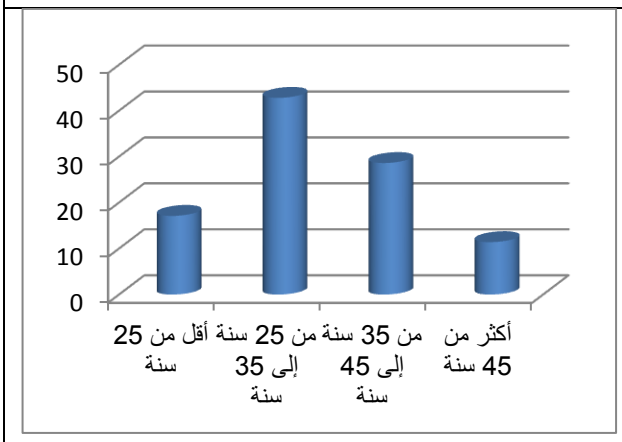

المصدر : من إعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات برنامج spss و excel

بالنسبة لمتغير العمر، نجد أن الفئة العمرية (من 25 إلى 35 سنة) أخذت أعلى نسبة بواقع 42.8%حيث بلغ عددهم 15 فرد، تليها الفئة العمرية (من 35 إلى 45 سنة) بنسبة 28.6% والذي بلغ عددهم 10 أفراد، في حين أخذت الفئة العمرية (أقل من 25 سنة)وهم 06 أفراد نسبة 17.1%، بينما سجلت في عينة الدراسة أفراد أعمارهم (أكثر من 45 سنة) نسبة 11.4% والذي بلغ عددهم 04.

ثالثا : توزيع أفراد العينة حسب المستوى التعليمي

الجدول رقم (09): توزيع أفراد العينة حسب متغير المستوى التعليمي

المتغير	فئات المتغير	التكرار	النسبة المئوية
المستوى التعليمي	**ليسانس**	**11**	**%31.4**
	ماستر	**19**	**%54.3**
	دراسات عليا	**05**	**%14.3**
المجموع		**35**	**%100**

الشكل رقم (04): توزيع أفراد العينة حسب المستوى التعليمي

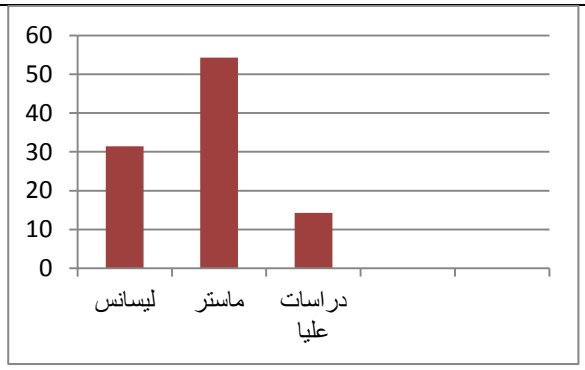

المصدر : من إعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات برنامج spss و excel

من خلال الجدول والشكل البياني نلاحظ أن المستوى التعليمي السائد في المؤسسات محل الدراسة بـ–ورقلة– كانت لصالح المستوى ماستر بنسبة 54.3% ما يقابلها 19 موظفا، تليها نسبة المستوى ليسانس بنسبة 31.4% بـ 11 موظف، ثم دراسات عليا بنسبة 14.3%، مقابل 05 موظفين، بحسب النتائج المتحصل عليها فإنها تعتبر مؤشرا على أن المؤسسة محل الدراسة تعتمد بشكل أكبر على اليد العاملة ذات مؤهلات العلمية

رابعا: توزيع أفراد العينة حسب الوظيفة

الجدول رقم (10): توزيع أفراد العينة حسب متغير الوظيفة

المتغير	فئات المتغير	التكرار	النسبة المئوية
الوظيفة	**محاسب معتمد**	**04**	**%11.4**
	إطار مالي أو محاسبي في الشركة	**09**	**%25.7**
	إطارات أخرى	**22**	**%62.9**
المجموع		**35**	**%100**

الشكل رقم (05): توزيع أفراد العينة حسب الوظيفة

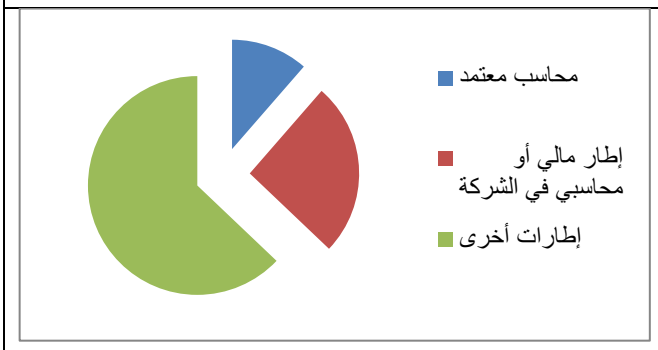

المصدر : من إعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات برنامج spss و excel

من خلال الجدول والرسم البياني، نلاحظ أن نسبة 62.9% من أفراد العينة ينتمون إلى فئة إطارات أخرى، تليه فئة إطار مالي أو محاسبي للشركة لدى المؤسسة بنسبة 25.7%، ثم نسبة 11.4% لفئة محاسب معتمد، وهو توزيع منطقي بالنظر إلى التسلسل الهرمي للوظائف داخل المؤسسة محل الدراسة.

خامسا: توزيع أفراد العينة حسب الخبرة المهنية

الجدول رقم (11): توزيع أفراد العينة حسب متغير الخبرة المهنية

المتغير	فئات المتغير	التكرار	النسبة المئوية
الخبرة المهنية	أقل من5 سنوات	03	%8.6
	من5 إلى 15 سنة	10	%28.6
	15 إلى 25 سنة	18	%51.4
	أكثر من 25 سنة	04	%11.4
المجموع		35	%100

الشكل رقم (06): توزيع أفراد العينة حسب الخبرة المهنية

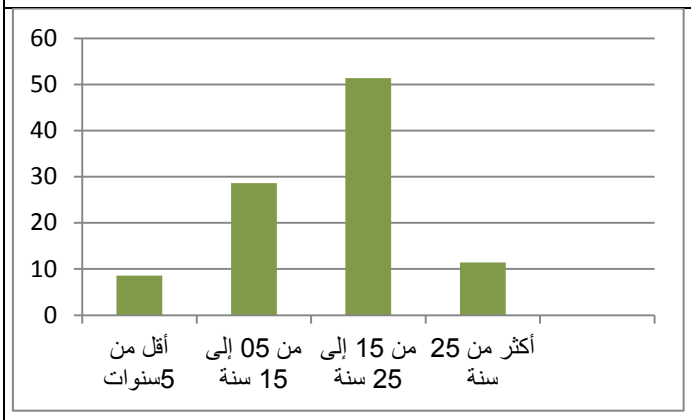

المصدر : من إعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات برنامج spss و excel

فيما يخص متغير الخبرة المهنية، بلغت فئة الموظفين الذي تتراوح خبرتهم من 15 إلى أقل من 25 سنة بنسبة 51.4% كأعلى نسبة للأفراد ذوي خبرة، ثم تليها فئة من 05 إلى أقل من 15 سنة بنسبة بلغت 28.6%، لتأتي فئة أكثر من 25 سنة بنسبة 11.4%، وأخير فئة أقل من 05 سنوات بنسبة 8.6% وتعبيرا بالأعداد نجد على التوالي (18، 10، 04، 03) موزعة حسب خبرة أفراد العينة المستجوبة في المؤسسة محل الدراسة –ورقلة– وهدا يدل على أنها تمتلك رأس مال بشري ذوي خبرة في مجال العمل.

المطلب الثاني: تحليل عبارات محاور الدراسة

التحليل إجابات أفراد العينة حول عبارات محاور الاستبانة، سنقوم باستخدام كل من المتوسط الحسابي والانحراف المعياري، وكذا النسب المئوية، وذلك لمعرفة درجة موافقتهم على كل عبارة.

أولا: تحليل إجابات أفراد العينة حول عبارات المحور الأول "التقديرات والإلتزامات التأمينية لشركات التأمين وفق المعايير المحاسبية الدولية"

الجدول رقم (12) : المتوسط الحسابي والانحراف المعياري حول عبارات المحور الأول

الرقم	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مستوى الموافقة
01	استخدام تقديرات مبنية على افتراضات حالية متسقة مع المعلومات السوقية التي تعكس توقيت عدم التأكد ومبلغ التدفقات النقدية اللازمة للوفاء بالعقد التأميني؛	2,600	0,694	مرتفع
02	استخدام تقديرات مبنية على افتراضات حالية متسقة مع المعلومات السوقية لتحقيق الإيراد؛	2,914	0,373	مرتفع
03	المعلومات السوقية تعكس عدم التأكد ومبلغ التدفقات النقدية اللازمة للوفاء للعقد التأميني؛	2,742	0,443	مرتفع
04	هل تحديد الالتزام التأميني للعقد متمثلا بوعد صريح أو ضمني (المؤمن والمؤمن له) ضروري؛	2,685	0,582	مرتفع
05	تتم محاسبة الالتزام التأميني باستخدام القيم الجارية السوقية؛	2,600	0,553	مرتفع
06	تتم محاسبة الالتزام التأميني (العقد) باستخدام الكلفة التاريخية؛	2,542	0,610	مرتفع
07	تحديث القيم الجارية والتكلفة التاريخية بانتظام يضمن توفير معلومات محاسبية مفيدة لمستخدمي التقارير المالية.	2,400	0,774	مرتفع
	جميع عبارات المحور	2,500	0,469	مرتفع

المصدر : من إعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات برنامج spss

خلال نتائج المتحصل عليها من الجدول أعلاه أن قيمة المتوسط الحسابي المرجح الإجابات الأفراد محل الدراسة حول "التقديرات والإلتزامات التأمينية لشركات التأمين وفق المعايير المحاسبية الدولية" قد بلغ (2.500) وهي درجة استجابة قوية وأكبر من المتوسط الفرضي (2) وبانحراف معياري قدره (0.469)، وهذا يعني وجود اتفاق بين إجابات أفراد عينة الدراسة، كما نلاحظ أيضا أن أبرز العبارات التي ساهمت في توظيف التقديرات والإلتزامات التأمينية لشركات التأمين وفق المعايير المحاسبية الدولية في المؤسسة محل الدراسة عي العبارة رقم (02) "استخدام تقديرات مبنية على افتراضات حالية متسقة مع المعلومات السوقية لتحقيق الإيراد" وذلك بمتوسط حسابي (2.914)، وانحراف معياري (0.373).

ثانيا: تحليل إجابات أفراد العينة حول عبارات المحور الثاني "القياس والإعتراف والعرض والإفصاح في شركات التأمين وفق المعايير المحاسبية الدولية

الجدول رقم (13) : المتوسط الحسابي والانحراف المعياري للمحور الثاني

الرقم	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مستوى الموافقة
01	تقاس مخاطر التأمين المهمة ضمن الالتزامات التي ستتحملها الشركة نتيجة العقد التأميني؛	2,571	0,814	مرتفع
02	يتم تحديد وقياس التقديرات الخاصة بالالتزامات التأمينية وفقا لهامش الخدمة التعاقدية (أرباح غير محققة) ؛	2,585	0,731	مرتفع
03	خصم التدفقات النقدية الناشئة عن التزامات العقود باستخدام معدلات الخصم الحالية؛	2,714	0,572	مرتفع
04	إلزامية الاعتراف الأولي بعقود التأمين وفق إطار محدد بالطرية الإلزامية للبيانات؛	2,485	0,742	مرتفع
05	الاعتراف الأولي يعكس في مجاميع محددة لأغراض القياس والإفصاح لعكس الأرباح و الخسائر؛	2,685	0,631	مرتفع
06	ألزم الاعتراف بالإيرادات والمتطلبات العرض حول كيفية؛ الاعتراف بالتزامات العقد مع استبعاد مكونات الاستثمار لفائدة مستخدمي القوائم المالية؛	2,657	0,591	مرتفع
07	يتم العرض وبشكل مبسط لعقود التأمين في قائمة المركز المالي ضمن الموجودات والمطلوبات؛	2,542	0,741	مرتفع
08	هل القيمة الزمنية للنقود من أهم المقاييس المفصلة للأرباح والخسائر التي تدخل ضمن مصروفات تمويل التأمين.	2,485	0,701	مرتفع
	جميع عبارات المحور	2,528	0,554	مرتفع

المصدر : من إعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات برنامج spss

خلال نتائج المتحصل عليها من الجدول أعلاه أن قيمة المتوسط الحسابي المرجح الإجابات الأفراد محل الدراسة حول "القياس والإعتراف والعرض والإفصاح في شركات التأمين وفق المعايير المحاسبية الدولية" قد بلغ (2.528) وهي درجة استجابة قوية وأكبر من المتوسط الفرضي (2) وبانحراف معياري قدره (0.554)، وهذا يعني وجود اتفاق بين إجابات أفراد عينة الدراسة، كما نلاحظ أيضا أن أبرز العبارات التي ساهمت في توظيف القياس والإعتراف والعرض والإفصاح في شركات التأمين وفق المعايير المحاسبية الدولية في المؤسسة محل الدراسة عي العبارة رقم (05) "الاعتراف الأولي يعكس في مجاميع محددة لأغراض القياس والإفصاح لعكس الأرباح و الخسائر" وذلك بمتوسط حسابي (2.685)، وانحراف معياري (0.631).

ثالثا: تحليل إجابات أفراد العينة حول عبارات المحور الثالث "مخرجات القوانين الجبائية حول شركات التأمين"

الجدول رقم (14) : المتوسط الحسابي والانحراف المعياري المحور الثالث

الرقم	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مستوى الموافقة
01	تمنح الدولة إعفاءات على عقود التأمين الفلاحي وعقود إعادة التأمين وتأمين الصادرات؛	2,571	0,698	مرتفع
02	لا يخضع التأمين الإجباري في ميدان البناء والتأمين على الحياة وتأمين الأخطار إلى الإعفاءات؛	2,600	0,694	مرتفع
03	حساب أقساط التأمين من الدخل الصافي الخاضع للضريبة بالنسبة للأشخاص المعنويين؛	2,400	0,674	مرتفع
04	تعديل القواعد الجنائية الناتجة عن تسوية محاسبية؛	2,514	0,781	مرتفع
05	تؤثر التعديلات القانونية على القواعد الجبائية في مؤسسات التأمين؛	2,514	0,658	مرتفع
06	يؤثر الالتزام للقواعد الجبائية على التطبيق الأمثل لقواعد المحاسبة؛	2,371	0,807	مرتفع
07	يتم دفع ضريبة الأرباح على الشركات وفق النظام الدفع المسبق من المؤسسة.	2,420	0,774	مرتفع
	جميع عبارات المحور	2,485	0,477	مرتفع

المصدر : من إعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات برنامج spss

خلال نتائج المتحصل عليها من الجدول أعلاه أن قيمة المتوسط الحسابي المرجح الإجابات الأفراد محل الدراسة حول "مخرجات القوانين الجبائية حول شركات التأمين" قد بلغ

(2.485) وهي درجة استجابة قوية وأكبر من المتوسط الفرضي (2) وبانحراف معياري قدره (0.477)، وهذا يعني وجود اتفاق بين إجابات أفراد عينة الدراسة، كما نلاحظ أيضا أن أبرز العبارات التي ساهمت في توظيف مخرجات القوانين الجبائية حول شركات التأمين في المؤسسة محل الدراسة عي العبارة رقم (02) "لا يخضع التأمين الإجباري في ميدان البناء والتأمين على الحياة وتأمين الأخطار إلى الإعفاءات" وذلك بمتوسط حسابي (2.600)، وانحراف معياري (0.694).

رابعا: تحليل إجابات أفراد العينة حول عبارات المحور الثالث "علاقة السياسات المحاسبية والقواعد الجبائية على الممارسات المحاسبية في شركات التأمين"

الجدول رقم (15) : المتوسط الحسابي والانحراف المعياري المحور الرابع

الرقم	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مستوى الموافقة
01	تؤثر المعلومات السوقية والقواعد الجبائية الغير محينة على مخرجات عقود التأمين في شركات التأمين؛	2,685	0,631	مرتفع
02	الإلتزامات التأمينية متمثلة بوعد صريح أو ضمني باستخدام القيم الجارية والقواعد الجبائية المحينة وفقا للقوائم المالية لها أثر حاد على عقود التأمين في شركات التأمين؛	2,714	0,572	مرتفع
03	قياس مخاطر التأمين للعقود المهمة وقياس التقديرات الخاصة بالإلتزامات التأمينية لها أثر غير محدد على العقود التأمينية؛	2,542	0,741	مرتفع
04	محاسبة الالتزام التأميني باستخدام القيم الجارية السوقية مع تعديل القواعد الجبائية الناتجة عن تسوية المحاسبة له دور مهم على الإيرادات التأمينية في شركات التأمين؛	2,771	0,546	مرتفع
05	قياس مخاطر التأمين والاعتراف الأولي بعقود التأمين	2,514	0,701	مرتفع

	ملزم بتحديد إطار محدد محاسبيا و جبائيا كي نضمن إيراد إيجابي؛			
06	الخسائر المتوقعة نتيجة عقود التأمين تكون نتيجة إظهار مكونات الاستثمار في القوائم المالية لمؤسسات التأمين؛	**2,485**	**0,781**	**مرتفع**
07	الإلزام بالقواعد الجبائية الحديثة مع التطبيق الأمثل للقواعد المحاسبية يضمن الاستمرارية الجيدة لمؤسسات التأمين؛	**2,428**	**0,777**	**مرتفع**
08	التدفقات النقدية الناتجة عن التزام بالعقود مع منح الدولة لإعفاءات على عقود التأمين المتعدد يؤدي إلى تقليص إيرادات مؤسسات التأمين؛	**2,571**	**0,739**	**مرتفع**
09	الاختلاف بين القواعد المحاسبية و القوانين الجبائية سببه ارتفاع الضرائب المؤجلة ؛	**2,742**	**0,505**	**مرتفع**
10	أي تغيير في النتيجة المحاسبية للمؤسسة سيؤثر بالضرورة على النتيجة الخاضعة للضريبة.	**2,314**	**0,718**	**مرتفع**
	جميع عبارات المحور	**2,500**	**0,542**	**مرتفع**

المصدر : من إعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات برنامج spss

خلال نتائج المتحصل عليها من الجدول أعلاه أن قيمة المتوسط الحسابي المرجح الإجابات الأفراد محل الدراسة حول "علاقة السياسات المحاسبية والقواعد الجبائية على الممارسات المحاسبية في شركات التأمين" قد بلغ (2.500) وهي درجة استجابة قوية وأكبر من المتوسط الفرضي (2) وبانحراف معياري قدره (0.542)، وهذا يعني وجود اتفاق بين إجابات أفراد عينة الدراسة، كما نلاحظ أيضا أن أبرز العبارات التي ساهمت في توظيف علاقة السياسات المحاسبية والقواعد الجبائية على الممارسات المحاسبية في شركات التأمين في المؤسسة محل الدراسة عي العبارة رقم (04) "محاسبة الالتزام التأميني باستخدام القيم

الجارية السوقية مع تعديل القواعد الجبائية الناتجة عن تسوية المحاسبة له دور مهم على الإيرادات التأمينية في شركات التأمين" وذلك بمتوسط حسابي (2.771)، وانحراف معياري (0.546).

ومنه يمكن القول بعد حساب متوسطات وانحرافات عبارات محاور الدراسة، صحة الفرضية الأولى: :العلاقة بين المحاسبة والجباية هي علاقة نشأت منذ زمن بعيد ومعروفة في معظم دول العالم"

المطلب الثالث : اختبار التوزيع الطبيعي (اختبار كولمجروف–سمرنوف)

اختبار كولمجروف–سمرنوف لمعرفة هل البيانات تتبع التوزيع الطبيعي أم لا، وهو اختبار ضروري في حالة اختبار الفرضيات لان معظم الاختبارات المعلمية تشترط أن يكون توزيع البيانات طبيعيا

الجدول رقم (16) : اختبار التوزيع الطبيعي Kolmogorov–Smirnov

محاور الدراسة	محتوى المحور	قيمة Z	مستوى المعنوية Sig
الأول : التقديرات والإلتزامات التأمينية لشركات التأمين وفق المعايير المحاسبية الدولية		**0.228**	**0.070**
الثاني: القياس والإعتراف والعرض والإفصاح في شركات التأمين وفق المعايير المحاسبية الدولية		**0.198**	**0.070**
الثالث: مخرجات القوانين الجبائية حول شركات التأمين		**0.246**	**0.070**
الرابع: علاقة السياسات المحاسبية والقواعد الجبائية على الممارسات المحاسبية في شركات التأمين		**0.178**	**0.072**

المصدر : من إعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات برنامج spss

ويوضح الجدول رقم () نتائج اختبار التوزيع الطبيعي، حيث أن القيمة الاحتمالية للدراسة اكبر من 0.05 حيث **(sig>0.05)**، وهذا يدل على أن البيانات تتبع التوزيع الطبيعي

ويجب استخدام الاختبارات المعلمية.

المطلب الرابع : اختبار ومناقشة صحة فرضيات البحث

سنحاول في هذا الجزء الأخير من الدراسة الميدانية اختبار فرضيات الدراسة لنصل بذلك إلى تقديم أهم النتائج التي توصلنا إليه وتقديم بعض التوصيات، وقد جاءت فرضيات دراستنا كما يلي:

1. **الفرضية الثانية :**

هناك انفصال كبير بين القواعد المحاسبية والقواعد الجبائية وبالتالي وجود العديد من الاختلافات المحاسبية الجبائية.

من أجل اختبار صحة هذه الفرضيات سنعتمد على قاعدة القرار التالية :

1-إذا كانت قيمة t المحسوبة أقل من قيمتها الجدولية نقبل الفرضية الصفرية H_0.

2-إذا كان مستوى الدلالة sig أكبر من مستوى المعنوية المعتمد في الدراسة 0.05 نقبل الفرضية الصفرية H_0.

3-إذا كانت قيمة t المحسوبة أكبر من قيمتها الجدولية نقبل الفرضية البديلة H_1.

4-إذا كان مستوى الدلالة sig أقل من مستوى المعنوية المعتمد في الدراسة 0.05 نقبل الفرضية البديلة H_1.

ويمكن صياغة الفرضية كما يلي:

5-H_0 لا يوجد انفصال كبير بين القواعد المحاسبية والقواعد الجبائية وبالتالي وجود العديد من الاختلافات المحاسبية الجبائية بالمؤسسة محل الدراسة عند مستوى دلالة 0.05.

6-H_1 يوجد انفصال كبير بين القواعد المحاسبية والقواعد الجبائية وبالتالي وجود العديد من الاختلافات المحاسبية الجبائية بالمؤسسة محل الدراسة عند مستوى دلالة 0.05.

الجدول رقم (17) يوضح الفرق بين المتوسط الحسابي $\bar{}$ لإجابات أفراد العينة على إجمالي عبارات محاور الدراسة والمتوسط الفرضي μ=2

Test value = 3							
هناك انفصال كبير بين القواعد المحاسبية والقواعد الجبائية	حجم العينة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الفرق بين $\bar{x}$ و μ=3	T المحسوبة	درجة الحرية	SIG
	35	2.457	0.443	0.457	6.099	34	0.000
قيمة T الجدولية :1.79= T_{tab} عند مستوى دلالة 0.05 ودرجة حرية DF=34							

المصدر : من إعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات برنامج spss

من خلال الجدول أعلاه تبين لنا: أن المتوسط الحسابي لإجابات أفراد العينة على إجمالي عبارات المحاور ككل المتعلق بوجود انفصال كبير بين القواعد المحاسبية والقواعد الجبائية وبالتالي وجود العديد من الاختلافات المحاسبية الجبائية بالمؤسسة بلغ $(\bar{x} = 2.457)$وانحراف معياري بلغ $(\sigma = 0.443)$ وهو أكبر من المتوسط الحسابي الفرضي(μ=2) والفرق بينهما موجب $(\overline{x} - 3 = 0.457)$ أي أنه انفصال كبير بين القواعد المحاسبية والقواعد الجبائية وبالتالي وجود العديد من الاختلافات المحاسبية الجبائية بالمؤسسة محل الدراسة ونتائج إجابات العينة دال إحصائيا حيث أن قيمة (T) المحسوبة T_{cal}=6.099اكبر من القيمة (T) الجدولية T_{tab}=1.79 ، كما أن قيمة **SIG** أقل من مستوى الدلالة 0.05

ومنه يمكننا اتخاذ القرار النهائي برفض الفرضية الصفرية H_0 وقبول الفرضية البديلة H_1 وعليه نقول أنه "**يوجد انفصال كبير بين القواعد المحاسبية والقواعد الجبائية وبالتالي وجود العديد من الاختلافات المحاسبية الجبائية بالمؤسسة محل الدراسة عند مستوى دلالة 0.05**".

2. الفرضية الثالثة :

هناك أثر اختلاف بين القواعد المحاسبية والقواعد الجبائية على الممارسات المحاسبية في شركة التأمين SAA عند مستوى الدلالة 0.05.

ومن أجل هذا قمنا بصياغة الفرضيات التالية:

أ- H_0: لا يوجد أثر اختلاف بين القواعد المحاسبية والقواعد الجبائية على الممارسات المحاسبية في شركة التأمين SAA عند مستوى الدلالة α=0.05.

ب- H_1: يوجد أثر اختلاف بين القواعد المحاسبية والقواعد الجبائية على الممارسات المحاسبية في شركة التأمين SAA عند مستوى الدلالة α=0.05.

الجدول رقم (18): نتائج تحليل الانحدار لتأثير الذكاء الاقتصادي في التحكم في المعلومة الإستراتيجية

قيمة F المحسوبة: 18.240= F القيمة الاحتمالية sig =0.000
عند مستوى دلالة α=0.05

حجم العينة	$\beta 0$	T	SIG	$\beta 1$	T	SIG	معامل الارتباطR	معامل التحديد R2	درجة الحرية
35	1.173	3.733	0.001	0.525	4.271	0.000	0.597	0.356	34

a. Variable dépendante : الممارسات المحاسبية في شركة التأمين

b. Prédicteurs : (Constante) اختلاف القواعد المحاسبية والقواعد الجبائية

المصدر : من إعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات برنامج spss

قيمة معامل الارتباط (R) بلغت 0.597، مما يدل على وجود علاقة إرتباطية طردية متوسطة بين اختلاف القواعد المحاسبية والقواعد الجبائية والممارسات المحاسبية في شركة التأمين.

وبالنسبة لقيمة F المحسوبة فقد سجلت 18.240 وهي أكبر من F الجدولية عند مستوى المعنوية($\alpha \leq 0.05$).

كما بلغ معامل التحديد 0.356 وهو يدل على أن 35.6% من التغيرات التي تطرأ على الممارسات المحاسبية في شركة التأمين بالمؤسسة محل الدراسة كانت نتيجة اختلاف القواعد المحاسبية والقواعد الجبائية أما النسبة الباقية 64.4% فتعود لمتغيرات أخرى لم تدخل في نموذج الدراسة

ويمكننا تمثيل هذا الأثر وفقا لمعادلة الانحدار التالية :

الشكل الرياضي لنموذج الانحدار الخطي البسيط :

$$Y = \beta 0 + \beta 1 + \mu i$$

حيث :

$\beta 1$، $\beta 0$:تمثل معلمات النموذج

μi :تمثل المتغير العشوائي

ومنه شكل معادلة الانحدار لهذه الفرضية كالتالي :

$$Y = 1.173 + 0.525X$$

Y : المتغير التابع "الممارسات المحاسبية في شركة التأمين"

X : المتغير المستقل "اختلاف القواعد المحاسبية والقواعد الجبائية"

ومنه يمكن القول أنه كلما زادت قيمة المتغير المستقل "اختلاف القواعد المحاسبية والقواعد الجبائية"بوحدة واحدة تتبعه زيادة في قيمة المتغير التابع "الممارسات المحاسبية في شركة التأمين"بمقدار (0.525).

ومنه يمكننا اتخاذ القرار برفض الفرضية الصفرية H_0 وقبول الفرضية البديلة H_1 وعليه نقول أنه : "يوجد أثر اختلاف بين القواعد المحاسبية والقواعد الجبائية على الممارسات المحاسبية في شركة التأمين SAA عند مستوى الدلالة α=0.05".

خلاصة الفصل

لقد قمنا في هذا الفصل بعرض لشركة التامين SAA بولاية ورقلة ثم التعرف على الأدوات المستعملة في البحث، بعد ذلك قمنا بعرض مختلف النتائج المتحصل عليها وتحليلها.

وقد استنتجنا من هذا الفصل أن الدراسة الميدانية في هذا السياق تقوم بتجسيد المؤسسة، حيث يتم التركيز على الجانب النظري والجانب التطبيقي. وتقدم هذه الدراسات توضيحًا للأسباب التي تؤدي إلى اختلاف النتائج المحاسبية والجبائية، وتهدف إلى إثبات وجود علاقة واضحة في حساب النتيجة الجبائية. توضح الدراسة التطبيقية في هذا الفصل أن الربح الجبائي ليس إلا ربحًا محاسبيًا معدلاً. ومن خلال تطبيق القواعد الجبائية على النتيجة المحاسبية، نحصل على النتيجة الجبائية التي تشكل الوعاء الضريبي للأرباح.

خاتمة

من خلال دراسة اثر اختلاف قواعد المحاسبية والجبائية على الممارسات المحاسبية مع حالة تطبيقية في شركة التأمين SAA بولاية ورقلة تم التوصل لنتائج عدة من كون القواعد المحاسبية و القواعد الجبائية قواعد متكاملة فيما بينها بما أن تتخذ الجباية المحاسبة كقاعدة لها، إلا أن استقلالية القانون الجبائي تظهر في مواجهة القواعد المحاسبية حيث من وجود العديد من الاختلافات الشكلية و الموضوعية.

من خلال البحث تمت لمعالجة لمختلف جوانب الموضوع بشقيه النظري و التطبيقي تم التوصل إلى نتائج خاصة و نتائج أخرى عامة.

1. نتائج الدراسة:

1) في النظام المحاسبي المالي، يتم فصل المحاسبة عن الجباية، وبالتالي يتطلب إعداد التصريحات الجبائية معالجة القوائم المالية بعد مراعاة القيود الجبائية.

2) التوصل إلى تقارب بين القواعد المحاسبية والقواعد الجبائية، والمطابقة التامة بينهما، يعتبر أمرًا مستحيلاً وغير قابل للتحقيق نظرًا لاختلاف أهداف كل منهما.

3) بسبب الاختلاف بين القواعد المحاسبية والقواعد الجبائية، فإن النتيجة المحاسبية عادة ما تختلف عن النتيجة الخاضعة للضريبة.

4) يتكون الربح الجبائي الخاضع للضريبة من الربح المحاسبي، مع إجراء بعض التعديلات الجبائية وفقًا للتشريعات الجبائية.

2. توصيات واقتراحات:

1) تعزيز التنسيق والتعاون بين فرق المحاسبة والجباية في المؤسسات لتحقيق أفضل فهم مشترك للقواعد المحاسبية والجبائية وتوحيد المفاهيم.

2) يجب أن تكون هناك آليات داخل المنظمات لتقييم التأثيرات الجبائية على القوائم المالية وضمان تقديم التصريحات الجبائية بشكل صحيح وفي الوقت المناسب.

3) يمكن استشارة محاسبين ضريبيين مختصين لضمان الامتثال للتشريعات الجبائية وتقديم التصاريح الجبائية بشكل صحيح ودقيق.

4) ينبغي أن تتبنى الحكومات سياسات وإجراءات للتقارب بين القواعد المحاسبية والجبائية قدر الإمكان، مما يقلل من الاختلافات

5) وضرورة بذل جهود و التي من شأنها أن تعمل على تأقلم كل القوانين ذات الطابع الاقتصادي المالي فيما بينها و من أهمها القانون المحاسبي و القانون الجبائي، لكونهما قانونين متكاملين لابد أن يتطورا معا بالتوازي فيما بينهما؛

6) لابد من السهر على أن تكون الاختلافات بين القواعد المحاسبية و الجبائية مبررة بشكل فعلي من قبل السياسة الجبائية المتبعة في الدولة، وعرض حلول موضوعية و وسطية ليس من شأنها تغليب الأهداف الجبائية على الأهداف المحاسبية؛

7) المحافظة على القواعد الجبائية مع تغيير المعالجة المحاسبية الخاصة بها بطريقة خاصة تسمح بتحييد أثرها على الخصائص النوعية للحسابات؛

8) إعادة مراجعة القوانين و المذكرات الخاصة بالتطبيق المحاسبي المالي و الجبائي لكي يسهل فهمها من قبل الممارسين للمحاسبة و المراجعة.

3. آفاق البحث:

- كيفية معالجة عقود التأمين في الشركات الأجنبية محليا؟
- كيفية معالجة عقود التأمين للاستثمارات دولية النشاط من حيث المداخيل؟
- كيفية معالجة عقود تأمين الأشخاص في مناطق الحروب؟

قائمة المصادر والمراجع

أولا: القوانين و المواد

1) المادة رقم 3 من القانون 07-11 المتضمن النظام المحاسبي المالي، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد 74 الصادرة في 25 نوفمبر 2007 الجزائر.

2) الجريدة الرسمية، العدد 18 ،المرسوم التنفيذي رقم 13-115 المتعلق بحدود قدرة شركات التأمين على الوفاء، المواد: 4 ،3 ،2 ، الجزائر، 10. ص، 2013

3) الجريدة الرسمية، العدد 18 ،المرسوم التنفيذي رقم 13-114 يتعلق بالالتزامات المقننة لشركات التأمين و/أو إعادة التأمين، المادة 24 ، مرجع سابق، ص .9

4) لجريدة الرسمية، العدد ، 9 قرار يحدد النسب الدنيا الواجب تخصيصها لكل نوع من التوظيفات التي تقوم بها شركات التأمين و/أو إعادة التأمين ، المادة 2 ،الجزائر، 2002 ، ص .8

ثانيا: الكتب

5) أحمد سيد عرموش، محاسبة المنشآت المالية "البنوك التجارية وشركات التأمين"، الطبعة الثانية، شركة دار الإشعاع للطباعة، مصر، بدون سنة.

6) أحمد صلاح عطية، حاسبة شركات التأمين، الدار الجامعية، مصر، 2003.

7) الأميرة إبراهيم عثمان، أحمد عبد الملك محمد، الأنظمة المحاسبية المتخصصة، المكتب الجامعي الحديث، مصر، 2007.

8) إيهاب نظمي صابر إبراهيم، حسن توفيق محمود مصطفى، محاسبة المنشآت المالية (البنوك وشركات التأمين)، الطبعة الأولى ، مكتبة المجمع العربي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009.

9) ثناء محمد طعيمة، محاسبة شركات التأمين الإطار النظري والتطبيق العملي، إيتراك للطباعة والنشر والتوزيع، 2002.

10) جمال لعشيشي، محاسبة المؤسسة والجباية وفق النظام المحاسبي المالي، المدرسة العليا للتجارة، الجزائر، 2011.

11) حميد بوزيدة، "جباية المؤسسات" الديوان الوطني للمطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003.

12) حميد عبد الله الحرتسي، "تطبيقات فنيات الضرائب بالنظام الجبائي"، ط1، دار زهران للنشر والتوزيع، الأردن، 2012.

13) خالد راغب الخطيب، التأمين من الناحية المحاسبية والتدقيقية، الطبعة الأولى، دار كنوز المعرفة العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009.

14) زواق الحواس، فعالية التسيير الجبائي في ترشيد صناعة القرار، الملتقى الدولي حول: صنع القرار في المؤسسة الاقتصادية، جامعة المسيلة، الجزائر، 14أفريل 2009.

15) عبد الإله نعمة جعفر، النظم المحاسبية في البنوك وشركات التأمين، الطبعة الأولى، دار المناهج للنشر والتوزيع، الأردن، 2007.

16) عبد الرحمان عطية، المحاسبة المعمقة وفق النظام المحاسبي المالي، ط 1، دار جيطلي للنشر والتوزيع، برج بوعرريج، الجزائر، 2011.

17) كتوش عاشور، المحاسبة العامة (أصول ومبادئ وآليات سير الحسابات) وفق النظام المحاسبي المالي SCF ، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر،2011.

18) محمد مطر، "مبادئ المحاسبة المالية"،ط4، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2007.

19) محمد هلال، عبد الرزاق شحادة، محاسبة المؤسسة لمالية، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008.

20) هادي رضا الصفار، مبادئ المحاسبة المالي ة، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان– الأرد ن، 2006.

21) ثناء محمد طعيمة، محاسبة شركات التأمين، الطبعة الأولى، إيتراك للنشر والتوزيع، مصر، 2002 ،ص 29

22) قصد برؤوس الأموال تحت الخطر، الفرق بين مبلغ رؤوس الأموال المؤمنة ومبلغ المؤونات الحسابية

ثانيا: المجلات

23) د . زينب عباس حميدي، دور المعيار الدولي (IFRS 17) في المحاسبة عن شركات التأمين دراسة تطبيقية في شركة التأمين الوطنية، معهد الادارة الرصافة، مجلة الادارة والاقتصاد، الجامعة التقنية الوسطى، العدد 126، 2020.

24) سعد بن سعيد الشريف، وعبدالعزيز بن محمد الحربي، وأحمد بن عبدالرحمن المطوع، تحليل أبعاد النظام الجبائي في شركات التأمين في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية،.المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية (International Journal of Business and Social Science)، والتي تصدر عن مؤسسة العلوم الاجتماعية في الولايات المتحدة الأمريكية، 2014.

25) كتوش عاشور، متطلبات تطبيق النظام المحاسبي الموحد IAS/IFRS ، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد 6، جامعة الشلف، 2009.

26) ناصر مراد، الاصلاحات الضريبية في الجزائر، مجلة الباحث، عدد 2، ورقلة، 2003.

ثالثا: الرسائل الجامعية

أ- أطروحات دكتوراه

27) طبايبية سليمة، دور محاسبة شركات التأمين في إتخاذ القرارات وفق معايير الإبلاغ المالي الدولية دراسة حالة: الشركات الجزائرية للتأمين،أطروحة دكتوراه ،كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ،جامعة سطيف-1- ، 2013-2014.

28) كحول صورية، دور المحاسبة المالية في تحسين اتخاذ قرارات المؤسسة اقتصادية، أطروحة الدكتورة تخصص محاسبة والنظم المعلوماتية، جامعة محمد خيضر بسكرة، سنة 2016 / 2017 .

ب- شهادرة الماجستير

29) صبايحي نوال، الافصاح المحاسبي في ظل معايير المحاسبة الدولية (IAS/IFRS) و أثره على جودة المعلومة .رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، قسم العلوم التجارية، تخصص محاسبة و تدقيق، جامعة الجزائر،2010-2011.

30) طايلب فاتح، محاسبة شركات التأمين في ظل المعايير المحاسبية الدولية-دراسة حالة الشركة الجزائرية للتأمين و إعادة التأمين(2012) CAAR ، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة أحمد بوقرة-بومرداس-، 2014-2015.

31) محمد عادل عياض، محاولة تحليل التسيير الجبائي وآثاره على المؤسسات، مذكرة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة ورقلة، 2003.

32) نوال مرابطي، "أهمية نظام المحاسبة التحليلة كأداة في مراقبة التسيير "-دراسة حالة مؤسسة نفطال، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، جامعة الجزائر، 2005-2006.

ج- مذكرات الماستر

33) بن خلبفة، مساهمة المراجعة الداخلية في تقييم نظام المعلومات المحاسبي (دراسة حالة مؤسسة الكوابل بسكرة) ،مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر ،في

العلوم المالية و المحاسبية، تخصص فحص محاسبي، كلية الاقتصاد، قسم العلوم التجارية، جامعة محمد خيضر بسكرة،2014-2015.

34) حنين اكرام، اقديش زينب، صعوبات تطبيق النظام المحاسبي المالي في شركات التأمين دراسة حالة الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي بخميس مليانة، مذكرة ماستر في العلوم المالية و المحاسبة، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة خميس الجيلالي بونعامة-خميس مليانة-،2019-2020.

35) يحياوي سفيان، نظام المحاسبية وطبيعة العمل المالي و المحاسبي، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر، تخصص محاسبية وتحقيق جامعة البويرة الجزائر ، 2015

رابعا : مصادر اجنبية

1) Ecritures types du nouveau système, Compagnie algérienne d'assurance et de réassurance, version 1.1, Algérie, 22/02/2010, P 52
2) *Système comptable financier des assurances, Compagnie internationale d'assurance et de réassurance, Version 2.7.3- Compagnies, Algérie, 24/11/2009, PP 7-9.*
3) *Système comptable financier des assurances, Op.cit, PP 9-10*
4) *Avis N° 89, Avis portant plan et règles de fonctionnement des comptes et présentation des états financiers des entités d'assurances et /ou de réassurances, Ministère des finances, Conseil national de la comptabilité, Algérie, 2011, P*

الملحق رقم (01) الإستبيان

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة قاصدي مرباح – ورقلة –

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم المالية والمحاسبية

تخصص : محاسبة وجباية معمقة

السنة: ثانية ماستر

استمارة بحث

تحية طيبة وبعد

يسرنا ويشرفنا أن نضع بين أيديكم هذا الاستبيان المعنون ب"**أثر اختلاف قواعد المحاسبية والجبائية على الممارسات المحاسبية في شركات التأمين (شركة SAA أنموذجا ولاية ورقلة)**"، والذي يدخل في إطار التحضير لنيل شهادة الماستر في علوم **التسيير** تخصص محاسبة وجباية معمقة يرجى منكم التكرم بالإجابة بدقة و موضوعية من جملة الأسئلة الموجودة في هذه الاستشارة، لما لذلك من أثر كبير على صحة النتائج التي سوف يتوصل إليها البحث، مؤكدا لكم على أن جميع البيانات المقدمة من طرفكم سوف تحظى بالسرية التامة و تستخدم وفق ما يقتضيه أغراض البحث العلمي فقط.

نشكر تعاونكم ومساهمتكم الجادة لإبداء رأيكم حول مجموعة العبارات المرفقة ولكم منا كل التقدير والاحترام.

الطلبة:

جيدل عبد الباسط

بن شنة إبراهيم

الأستاذ المشرف

طيبي عبد اللطيف

السنة الجامعية 2023/2022

القسم الأول: البيانات الشخصية

الرجاء ملأ الفراغ ووضع علامة X في الخانة المناسبة التي ترى أنها مناسبة

1- الجنس:

ذكر	أنثى

2- العمر:

أقل من 25 سنة	من25 إلى 35 سنة	من36 إلى أقل من 45 سنة	أكبر من 45 سنة

3- المستوى التعليمي:

ليسانس	ماستر	دراسات عليا

4- الوظيفة:

محاسب معتمد	إطار مالي أو محاسبي في الشركة	إطارات أخرى

5- الخبرة المهنية:

أقل من 05 سنوات	من 05 – إلى أقل من 15 سنة	من 15 إلى أقل من 25 سنة	25 سنة فأكثر

القسم الثاني : يشمل أربعة محاور

المحور الأول: التقديرات والإلتزامات التأمينية لشركات التأمين وفق المعايير المحاسبية الدولية

الرقم	العبارة	موافق	محايد	غير موافق
01	استخدام تقديرات مبنية على افتراضات حالية متسقة مع المعلومات السوقية التي تعكس توقيت عدم التأكد و مبلغ التدفقات النقدية اللازمة للوفاء بالعقد التأميني؛			
02	استخدام تقديرات مبنية على افتراضات حالية متسقة مع المعلومات السوقية لتحقيق الايراد؛			
03	المعلومات السوقية تعكس عدم التأكد و مبلغ التدفقات النقدية اللازمة للوفاء للعقد التأميني؛			
04	هل تحديد الالتزام التأميني للعقد متمثلا بوعد صريح أو ضمني (المؤمن والمؤمن له) ضروري؛			
05	تتم محاسبة الالتزام التأميني بإستخدام القيم الجارية السوقية؛			
06	تتم محاسبة الالتزام التأميني (العقد) بإستخدام الكلفة التاريخية؛			
07	تحديث القيم الجارية والتكلفة التاريخية بإنتظام يضمن توفير معلومات محاسبية مفيدة لمستخدمي التقارير المالية .			

المحور الثاني: القياس والإعتراف والعرض والإفصاح في شركات التأمين وفق المعايير المحاسبية الدولية

الرقم	العبارة	موافق	محايد	غير موافق
01	تقاس مخاطر التأمين المهمة ضمن الإلتزامات التي ستتحملها الشركة نتيجة العقد التأميني؛			
02	يتم تحديد وقياس التقديرات الخاصة بالإلتزامات التأمينية وفقا لهامش الخدمة التعاقدية (أرباح غير محققة) ؛			
03	خصم التدفقات النقدية الناشئة عن التزامات العقود بإستخدام معدلات الخصم الحالية؛			
04	الزامية الاعتراف الأولي بعقود التأمين وفق إطار محدد بالطرية الإلزامية للبيانات؛			
05	الإعتراف الأولي يعكس في مجاميع محددة لأغراض القياس و الإفصاح لعكس الأرباح و الخسائر؛			

06	ألزم الإعتراف بالإيرادات و المتطلبات العرض حول كيفية؛ الإعتراقف بالإلتزامات العقد مع استبعاد مكونات الاستثمار لفائدة مستخدمي القوائم المالية؛			
07	يتم العرض وبشكل مبسط لعقود التأمين في قائمة المركز المالي ضمن الموجودات و المطلوبات؛			
08	هل القيمة الزمنية للنقود من أهم المقاييس المفصلة للأرباح والخسائر التي تدخل ضمن مصروفات تمويل التأمين.			

المحور الثالث :مخرجات القوانين الجبائية حول شركات التأمين

الرقم	العبارة	موافق	محايد	غير موافق
01	تمنح الدولة إعفاءات على عقود التأمين الفلاحي و عقود إعادة التأمين وتأمين الصادرات؛			
02	لا يخضع التأمين الاجباري في ميدان البناء والتأمين على الحياة وتأمين الاخطار إلى الإعفاءات؛			
03	حساب أقساط التأمين من الدخل الصافي الخاضع للضريبة بالنسبة للأشخاص المعنويين؛			
04	تعديل القواعد الجبائية الناتجة عن تسوية محاسبية؛			
05	تؤثر التعديلات القانونية على القواعد الجبائية في مؤسسات التأمين؛			
06	يؤثر الإلتزام للقواعد الجبائية على التطبيق الأمثل لقواعد المحاسبة؛			
07	يتم دفع ضريبة الأرباح على الشركات وفق النظام الدفع المسبق من المؤسسة.			

المحور الرابع: علاقة السياسات المحاسبية والقواعد الجبائية عللى الممارسات المحاسبية في شكرات التأمين

الرقم	العبارة	موافق	محايد	غير موافق
01	تؤثر المعلومات السوقية والقواعد الجبائية الغير محينة على مخرجات عقود التأمين في شركات التأمين؛			
02	الإلتزامات التأمينية متمثلة بوعد صريح أو ضمني بإستخدام القيم الجارية والقواعد الجبائية المحينة وفقا للقوائم المالية لها أثر حاد على عقود التأمين في شركات التأمين؛			
03	قياس مخاطر التأمين للعقود المهمة وقياس التقديرات الخاصة بالإلتزامات التأمينية لها أثر غير محدد على العقود التأمينية؛			
04	محاسبة الإلتزام التأميني بإستخدام القيم الجارية السوقية مع تعديل القواعد الجبائية الناتجة عن تسوية المحاسبة له دور مهم على الإيرادات التأمينية في شركات التأمين؛			
05	قياس مخاطر التأمين والإعتراف الأولي بعقود التأمين ملزم بتحديد إطار محدد محاسبيا و جبائيا كي نضمن إيراد إيجابي؛			
06	الخسائر المتوقعة نتيجة عقود التأمين تكون نتيجة إظهار مكونات الاستثمار في القوائم المالية لمؤسسات التأمين؛			
07	الإلزام بالقواعد الجبائية الحديثة مع التطبيق الأمثل للقواعد المحاسبية يضمن الإستمرارية الجيدة لمؤسسات التأمين؛			
08	التدفقات النقدية الناتجة عن إلتزام بالعقود مع منح الدولة لإعفاءات على عقود التأمين المتعدد يؤدي إلى تقليص إيرادات مؤسسات التأمين؛			
09	الإختلاف بين القواعد المحاسبية و القوانين الجبائية سببه ارتفاع الضرائب المؤجلة ؛			
10	أي تغيير في النتيجة المحاسبية للمؤسسة سيؤثر بالضرورة على النتيجة الخاضعة للضريبة.			

الملحق رقم 02 معامل الثبات ألفا كرونباخ Cronbach Alphas لمحاور الاستبانة

Statistiques de fiabilité

Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
,708	7

Statistiques de fiabilité

Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
,711	8

Statistiques de fiabilité

Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
,683	07

Statistiques de fiabilité

Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
,710	10

Statistiques de fiabilité

Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
,824	10

الملحق رقم 03 : اختبار التوزيع الطبيعي

Test Kolmogorov-Smirnov pour un échantillon

		الأول.المحور	الثاني.المحور	الثالث.المحور	الرابع.المحور
N		35	35	35	35
Paramètres normaux[a,b]	Moyenne	2,5000	2,5286	2,4857	2,5000
	Ecart type	,46967	,55496	,47721	,54233
Différences les plus extrêmes	Absolue	,256	,259	,259	,243
	Positif	,228	,198	,246	,178
	Négatif	-,256	-,259	-,259	-,243
Statistiques de test		,256	,259	,259	,243
Sig. asymptotique (bilatérale)		,070[c]	,070[c]	,070[c]	,072[c]

a. La distribution du test est Normale.

b. Calculée à partir des données.

c. Correction de signification de Lilliefors.

الملحق رقم 04 : البيانات الشخصية لأفراد عينة الدراسة

الجنس

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	ذكر	17	22,1	48,6	48,6
	أنثى	18	23,4	51,4	100,0
	Total	35	45,5	100,0	
Manquant	Système	42	54,5		
Total		77	100,0		

العمرية.الفئة

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	سنة 25 من أقل	6	7,8	17,1	17,1
	سنة 35 إلى سنة 25 من	15	19,5	42,9	60,0
	سنة 45 إلى سنة 35 من	10	13,0	28,6	88,6
	سنة 45 من أكثر	4	5,2	11,4	100,0
	Total	35	45,5	100,0	
Manquant	Système	42	54,5		
Total		77	100,0		

التعليمي.المستوى

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	ليسانس	11	14,3	31,4	31,4
	ماستر	19	24,7	54,3	85,7
	عليا دراسات	5	6,5	14,3	100,0
	Total	35	45,5	100,0	
Manquant	Système	42	54,5		
Total		77	100,0		

الوظيفة

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	معتمد محاسب	4	5,2	11,4	11,4
	الشركة في محاسبي أو مالي إطار	9	11,7	25,7	37,1
	أخرى إطارات	22	28,6	62,9	100,0
	Total	35	45,5	100,0	
Manquant	Système	42	54,5		
Total		77	100,0		

المهنية.الخبرة

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	سنوات5 من أقل	3	3,9	8,6	8,6
	سنة 15 إلى سنوات 05 من	10	13,0	28,6	37,1
	سنة 25 من أقل إلى سنة 15 من	18	23,4	51,4	88,6
	سنة 25 من أكثر	4	5,2	11,4	100,0
	Total	35	45,5	100,0	
Manquant	Système	42	54,5		
Total		77	100,0		

الملحق رقم 05 :المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لعبارات الاستبانة

المحور الأول: التقديرات والإلتزامات التأمينية لشركات التأمين وفق المعايير المحاسبية الدولية

Statistiques descriptives

	N	Minimum	Maximum	Moyenne	Ecart type
X1	35	1,00	3,00	2,6000	,69452
X2	35	1,00	3,00	2,9143	,37349
X3	35	2,00	3,00	2,7429	,44344
X4	35	1,00	3,00	2,6857	,58266
X5	35	1,00	3,00	2,6000	,55307
X6	35	1,00	3,00	2,5429	,61083
X7	35	1,00	3,00	2,4000	,77460
الأول.المحور	35	1,50	3,00	2,5000	,46967
N valide (liste)	35				

المحور الثاني: القياس والإعتراف والعرض والإفصاح في شركات التأمين وفق المعايير المحاسبية الدولية

Statistiques descriptives

	N	Minimum	Maximum	Moyenne	Ecart type
Y1	35	1,00	3,00	2,5714	,81478
Y2	35	1,00	3,00	2,5857	,73113
Y3	35	1,00	3,00	2,7143	,57248
Y4	35	1,00	3,00	2,4857	,74247
Y5	35	1,00	3,00	2,6857	,63113
Y6	35	1,00	3,00	2,6571	,59125
Y7	35	1,00	3,00	2,5429	,74134
Y8	35	1,00	3,00	2,4857	,70174
الثاني.المحور	35	1,00	3,00	2,5286	,55496
N valide (liste)	35				

المحور الثالث :مخرجات القوانين الجبائية حول شركات التأمين

Statistiques descriptives

	N	Minimum	Maximum	Moyenne	Ecart type
z1	35	1,00	3,00	2,5714	,69814
z2	35	1,00	3,00	2,6000	,69452
z3	35	1,00	3,00	2,4000	,67460
z4	35	1,00	3,00	2,5143	,78108
z5	35	1,00	3,00	2,5143	,65849
z6	35	1,00	3,00	2,3714	,80753
z7	35	1,00	3,00	2,4200	,77460
الثالث.المحور	35	1,50	3,00	2,4857	,47721
N valide (liste)	35				

المحور الرابع: علاقة السياسات المحاسبية والقواعد الجبائية على الممارسات المحاسبية في شركات التأمين

Statistiques descriptives

	N	Minimum	Maximum	Moyenne	Ecart type
w1	35	1,00	3,00	2,6857	,63113
w2	35	1,00	3,00	2,7143	,57248
w3	35	1,00	3,00	2,5429	,74134
w4	35	1,00	3,00	2,7714	,54695
w5	35	1,00	3,00	2,5143	,70174
w6	35	1,00	3,00	2,4857	,78108
w7	35	1,00	3,00	2,4286	,77784
w8	35	1,00	3,00	2,5714	,73907
w9	35	1,00	3,00	2,7429	,50543
w10	35	1,00	3,00	2,3143	,71831
الرابع.المحور	35	1,00	3,00	2,5000	,54233

N valide (liste)	35				

Statistiques descriptives

	N	Minimum	Maximum	Moyenne	Ecart type
الأول.المحور	35	1,50	3,00	2,5000	,46967
الثاني.المحور	35	1,00	3,00	2,5286	,55496
الثالث.المحور	35	1,50	3,00	2,4857	,47721
الرابع.المحور	35	1,00	3,00	2,5000	,54233
ككل.محاور	35	1,00	3,00	2,4571	,44344
N valide (liste)	35				

رقم 06 : نتائج اختبار الفرضيات

اختبار الفرضية الرئيسية الأولى

Statistiques sur échantillon uniques

	N	Moyenne	Ecart type	Moyenne erreur standard
ككل.محاور	35	2,4571	,44344	,07495

Test sur échantillon unique

	Valeur de test = 2					
	t	ddl	Sig. (bilatéral)	Différence moyenne	Intervalle de confiance de la différence à 95 %	
					Inférieur	Supérieur
ككل.محاور	6,099	34	,000	,45714	,3048	,6095

اختبار الفرضية الثانية

Récapitulatif des modèles

Modèle	R	R-deux	R-deux ajusté	Erreur standard de l'estimation
1	,597[a]	,356	,336	,38873

a. Prédicteurs : (Constante), القواعد المحاسبية والقواعد الجبائية

ANOVA[a]

Modèle		Somme des carrés	ddl	Carré moyen	F	Sig.
1	Régression	2,756	1	2,756	18,240	,000[b]
	Résidus	4,987	33	,151		
	Total	7,743	34			

a. Variable dépendante : الممارسات المحاسبية

b. Prédicteurs : (Constante), القواعد المحاسبية والقواعد الجبائية

Coefficients[a]

Modèle		Coefficients non standardisés		Coefficients standardisés	t	Sig.
		B	Ecart standard	Bêta		
1	(Constante)	1,173	,314		3,733	,001
	القواعد المحاسبية والقواعد الجبائية	,525	,123	,597	4,271	,000

a. Variable dépendante : الممارسات المحاسبية

بحمد الله